

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة / للعلوم السياسية

أثر العامل الاقتصادي على مكانة الصين في النظام الدولي

(٢٠٠٨ - ٢٠١٧)

**The Impact of Economic Factor on China's Positioning Status in
International Order**

إعداد الطالب:

محمد يحيى العزام

بإشراف :

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية

الفصل الدراسي الصيفي (٢٠١٧ / ٢٠١٨ م)

التفويض

أنا الطالب محمد يحيى العزام، أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي: **أثر العامل الاقتصادي على مكانة الصين في النظام الدولي (٢٠٠٨ – ٢٠١٧)** للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التاريخ:

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

أثر العامل الاقتصادي على مكانة الصين في النظام الدولي

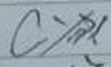


(The Impact of Economic Factor on China's position in International order)

إعداد

محمد يحيى العزام

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور محمد المقداد (مشرفاً ورئيساً)
	الدكتور أمين علي العزام (عضواً)
	دكتور خير ذيابات (عضواً خارجياً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٩م

الإهداء

إلى الروح التي سكنت روحي .. إلى الروح التي معي دائماً

والذي الحبيب ..

يامن يرتعش قلبي لذكرك . والدتي الحبيبة

إلى من هم سندي في الحياة . ومنبع التفاؤل والقوة أخواني

وأختي كارمن الأعزاء

إلى رفيق الدرب والاخ التي لم تلده امي الدكتور احمد خالد العزام

إلى من رافقوني في مشوار دراستي وجعلهم الله أخوتي بالله

زملائي وأصدقائي الأعزاء

الباحث

محمد يحيى العزام

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ الدكتور محمد المقداد مديناً له بالفضل كله على تكرمه مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، والتي ما كانت لتظهر بشكلها ومضمونها الحاليين فقد كان الناصح الأمين بملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة لما قدموه من جهد واهتمام خلال سنوات دراستي.

وأقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل .

وأخيراً أود أن أشكر كل من ساهم في مساعدتي لإتمام هذه الدراسة.

محتويات الفهرس

ب.....	التفويض
د.....	الإهداء
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	محتويات الفهرس
ح.....	الملخص باللغة العربية
ط.....	Abstract
١.....	المقدمة :
٢.....	أولاً: أهمية الدراسة:
٣.....	ثانياً: أهداف الدراسة :
٣.....	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٤.....	رابعاً: فرضية الدراسة:
٤.....	خامساً: منهجية الدراسة:
٥.....	سادساً: حدود الدراسة:
٥.....	سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:
٦.....	ثامناً: الدراسات السابقة:
٨.....	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :
٩.....	الفصل الاول مكان الصين في بنية النظام الدولي
٩.....	المبحث الأول: العلاقات الصينية مع القوى الغربية في النظام الدولي
١٠.....	المطلب الأول: لمحة عن النظام السياسي الصيني
١٤.....	المطلب الثاني: العلاقات الصينية مع القوة الكبرى في النظام الدولي
١٧.....	المبحث الثاني: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي
١٩.....	المطلب الاول: البعد الاقتصادي والعسكري

٢٣	المطلب الثاني: البعد البشري والعلمي التكنولوجي
٢٥	الفصل الثاني دور العامل الاقتصادي في الصعود الصيني ومكانتها في النظام الدولي
٢٥	المبحث الاول: مقومات الاقتصاد الصيني.....
٢٦	المطلب الاول: لمحة عن التطور الاقتصادي الصيني
٣٢	المطلب الثاني: مستقبل الصعود الصيني.....
٤١	المطلب الثالث : الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الصيني
٤٤	المبحث الثاني اثر العامل الاقتصادي في تقدم مكانة الصين في النظام الدولي
٤٤	المطلب الاول: الصين نحو دور اكبر في النظام العالمي الجديد
٤٩	المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني في النظام الدولي.....
٥٢	الخاتمة
٥٥	المراجع
٥٥	المراجع العربية.....
٥٧	. المرجع الاجنبية
٥٨	مواقع الكترونية

"أثر العامل الاقتصادي على مكانة الصين في النظام الدولي: ٢٠٠٨-٢٠١٧م"

اعداد : محمد العزام

المشرف: الأستاذ الدكتور محمد المقداد

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة التعرف على دور عامل قوة الإقتصاد الصيني ومكانتها في النظام الدولي، منطلقاً من فرضيتها الرئيسية المتمثلة بوجود علاقة تفاعلية إيجابية بين العامل الاقتصادي القوي لدولة الصين ومكانتها السياسية التي تلعبها في النظام الدولي بعد ظهورها من حيث النمو، والربح الذي تحققه نتيجة التجارة والانفتاح على السوق العالمي. وسعة الدراسة الاجابه على سؤالها الرئيسي ما اثر العامل الاقتصادي في تمتع الصين بمكانة محورية في النظام الدولي ؟ مستخدمة الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ونظرية الدور

وقد تم في هذه الدراسة تحقيق الأهداف المنشودة، وهي: الكشف عن مفهوم الاقتصاد وعامله في التأثير بقوة الدولة والدور الذي يلعبه في مكانة أي دولة عالمياً من حيث السيطرة والقوة والهيمنة.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه فعلاً يوجد علاقة ارتباطية ايجابية بين متغيرات الدراسة، حيث كانت ايجابية لصالح الصين ومكانتها في النظام الدولي. وتم التوصل الى ان الصين لها مكانة إقتصادية في منطقتها منافسة بذلك كل الدول المحيطة ودول المجتمع الدولي.

* الكلمات المفتاحية: (العامل الاقتصادي، مكانة الصين في النظام الدولي).

The Impact of Saudi-Iranian Relations on the Yemeni Crisis

٢٠١١-٢٠١٨

Mohammad Al-Azam:By

Supervisor:Prof. Dr. Mohammed Al-Meqdad

Abstract

The aim of the research was to define the role of the Chinese economy's power factor and position in the international system, based on its main premise that there is a positive interactive relationship between the strong economic factor of China and its political position in the international system following its emergence in terms of growth and profit as a result of trade and opening up the world market, and the study sought to answer its main question: what affected the economic factor in China's enjoying a central position in the international system? Using descriptive approaches, analytical approaches, and role theory.

The goals of this research were: to reveal the concepts of the economy and how to influence the power of the state and the role it plays in the position of any State globally in terms of control, authority and domination.

The results of the study indicated that there was indeed a positive correlation between the variables of the study, as they were positive for China and its place in the international system. It was concluded that China has an economic standing in its region, competing with all the surrounding countries and the countries of the international community.

Keywords: Economic factor, China's place in the international system

المقدمة :

مما لا شك فيه أن الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، نجد أن هنالك تطورا وإزدهاراً في بعض الدول ، وهي ظاهرة جديدة في نمو جسد النظام الإقتصادي العالمي ، وكانت هذه الظاهرة قد اطلق عليها (الشركات الإقتصادية والمتعددة الجنسية) ، وقد ساعدت هذا الأمور على المساعدة في تجاوز مشكلاتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها ، وكان آنذاك منذ بداية الستينات التي ظهر فيها العالم منقسماً على صورة معسكرين كبيرين سعياً إلى السيطرة على مقدرات الشعوب الصغيرة توزعت بينهما مناطق النفوذ والهيمنة ، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتزع الامبريالية العالمية ، إذ وضعت خططها وبرامجها عبر جميع مؤسساتها وأجهزتها؛ للسيطرة على ثروات الشعوب خاصة بعض دول آسيا الذي تمتلك ثروات من الطاقة منها دول الخليج العربي وغيرها.

وبعد هذا الأمر سعت كل الدول منها الكبرى والصغرى إلى ظهور من تحركات التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم وخاصة في عالم الذي يسمى بدول العالم الثالث ، وهذه الحركات قد تقلق الدول الغربية وخاصة عند بداية وتأسيس الدول التي تسعى للتحرر بعد صدد تنامي الفعل الإمبريالي .

ومما يبدو واضحاً أن الصين سعت لإمتدادها بكونها الدولة التي تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كم² من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها إلى أن يكون لها عمق وامتداد حيويان يحميان حدودها وإستراتيجيتها أمام الدول الأخرى المعادية لها ولإستقلالها ، في ظل التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي في العقدين الأخيرين .

ومن الملاحظ أنه تم التركيز على حماية تجربة الإصلاح الإقتصادي من خلال وعي تحولات الصين للإقتصادية العالمية، والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الإقتصادية الصينية، و حاولت البحث تتبع الشروط التي كانت سبباً لاستمرارها في النجاح والتطور ، لما لها من دور كبير وأهمية في بناء الصين من حيث الإقتياد والسيطرة مستقبلاً .

وعندما قامت الصين بعددلاً من الإصلاحات الداخلية من خلال المستوى الإقتصادي والسياسي وإعادة هيكلة وبناء الدولة ، سعت الصين بعد ذلك إلى تأكيد حضورها وإنطلاقها عالمياً ، في نظام دولي أخذت معالمه تركز على تقوية معطياته الإقتصادية وعلى المصالح وفتح الأسواق وتوسيع نفوذها في كل بقاع العالم، بعد أن كان للإيديولوجيا في معظم مراحل القرن الماضي، دورٌ مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي

ومما يبدو واضحاً أن السياسة الخارجية للصين قد حررت بعد أن تغيّر البنية الهيكلية للنظام الدولي ، وفتحت أمام سياستها هامشاً واسعاً قد طرحت العديد من الفرص الجديدة لتعامل مع جملة من القضايا التي كانت تُعد في عهد القطبية الثنائية حكراً على القوتين العظميين، التي كانت تختص بدولتين (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق).

ادرك النظام السياسي الصيني انه لا بد له من دور فعال في النظام الدولي وتفاعلاته في البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا تحركت باتجاه مجموعة من القضايا، كانت بمنزلة محاور أساس تعين على كشف حقيقة المتغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية، من أجل التحول إلى الإنفتاح النشط الذي كان محصوراً في “الانحسار النسبي” في مرحلة القطبية الثنائية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم مع حقائق التغيير في جميع النواحي التي تثبت وجودها عالمياً، والتي تثبت من خلالها مكانتها الدولية، حيث أصبح من اللافت جداً للباحثين والمحلّين، أن يلاحظوا بشكل كبير التطوّرات الكبيرة التي حصلت على مستوى انفتاح السلطة السياسية على واقع الرأي العام في الصين.

أولاً: أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية هذه الدراسة إلى قسمين وهما :

١- أهمية الدراسة العلمية : تتبع الأهمية العلمية للدراسة من خلال إلقاء الضوء على الصين وإقتصادها التي تعتبر من الدول والقوى الصاعدة التي تتنافس مع غيرها من دول العالم، لان الدور الصيني الجديد اخذ حيز كبير واهتمام الباحثين والدارسين، وهذا الاهتمام جاء من خلال النظرة الى الصعود الصيني البطيء والذي اصبح مؤثر في النظام الدولي بشكل ملحوظ، تعتبر الصين في الكتب التاريخيه حضارة لها حصوتها عبر التاريخ وهذا يجعل الباحثين يسعون للاستفسار والتنبؤ بمستقبل القوة الكبيره الموجوده في الصين وما هو مستقبلها.

٢- أهمية الدراسة العملية: يتركز الأهمية العملية لهذه الدراسة في أن الصين هي من أكبر دول العالم تعداداً من حيث السكان وأصبحت ذات أهمية على المستوى الدولي وهذا ينعكس على قوتهم العسكرية، خاصة في ظل المنافسة الاقتصادية مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول المنافسة ، والى جانب ذلك هي إحدى الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن لما لها من تأثير في الجانب السياسي ، كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي والقضاء على الشيوعية في شرق أوروبا كان من المفترض أن ينهار النظام الحاكم في الصين باعتبارها من إحدى الدول الشيوعية، ولكن على العكس من ذلك زادت قوتها وأصبحت منافسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من الناحية الاقتصادية وأثبتت ظهورها من الناحية السياسية في الآونة الأخيرة ، وكأن الصين قد استلمت لواء المنافسة والصراع مع الولايات المتحدة بدلاً من الاتحاد السوفيتي أو يتنافس معه وأظهر كل منهما التنافس السياسي في الحقبة الأخيرة في العديد من القضايا العالمية ، والسبب في ذلك يعود إلى أنها

لم تأخذ الماركسية- اللينينية كما هي بل دمجتها مع الثقافة الكونفوشية والتاوية والبوذية وطورت كل ذلك ليتناسب مع المجتمع الصيني والعالمي، فتركيز الصين في سياستها السلام والبعث عن الحروب ولكل دولة حقها سواء كانت صغيرة أم كبيرة عكس رؤية الولايات المتحدة التي تسعى للهيمنة .

ثانياً: أهداف الدراسة :

إن الهدف من البحث الوصول إلى سبب مكانة الصين في النظام الدولي ويتمحور التركيز على إقتصادها ، حيث أن للصين مكانة لا يستهان بها وخصوصاً من الناحية الاقتصادية وغيرها، وتتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

1. ألتعرف على دور الإقتصاد في مكانة الدول في النظام الدولي،
2. بيان أثر العامل الاقتصادي على مكانة الصين في النظام الدولي.
3. توضيح دور الصين المتصاعد وتنافسها وإظهار مصدر قوته في العالم.
4. فهم نوع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.
5. بيان وتوضيح سبب تنامي قوة الصين وإبراز دورها السياسي والاقتصادي والعسكري على الساحة السياسية الدولية وما سبب تعاضمه
6. معرفة مؤشرات قرب تحول الصين الى دولة منافسة للولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي من حيث السلطة والهيمنة الدولية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

مشكلة الدراسة تتناول الدور والتفوق والريادة التي تقوم به الصين بين الدول العظمى وتنامي دورها في المجتمع الدولي ، وقد بدأ دورها يظهر جلياً في الآونة الأخيرة ، إذ أخذت طريقها بشكل جدي بمكانة دولية متميزة .

فقد سعت الصين لظهورها بشكل قوي ومنافس ، بحيث جعلها من الدول التي تنافس على الصعود وخاصة في إقليمها ، ومسألة هذا الصعود يهدد الإستقرار العالمي والإقليمي، إذ أصبحت من الدول الساعية تنافساً مع الدول الأخرى الكبرى للهيمنة الإقليمية، مما يجعل قوتها خطراً على الدولة المهيمنة في المنطقة منها الولايات المتحدة ، مما يجعل حق الرد عليها من خلال الضغط عليها بالعديد من القرارات وربما يصل بها الأمر إلى دق طبول الحرب في المنطقة عن طريقها وطريق حلفائها، بصفتها القوة العالمية الوحيدة المهيمنة على العالم. وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

* ما أثر العامل الاقتصادي في تمتع الصين بمكانة محورية في النظام الدولي؟

ويتفرع عن هذا سؤال الرئيسي أسئلة عديدة وكثيرة نذكر منها:

١. ما هي العوامل التي تساعد الصين في توطيد علاقتها بالدول الأخرى في النظام الدولي وما هي أبرز العوامل التي تساعد على زعزعة العلاقات بينهما؟ وما مدى تلك العلاقات وحدودها؟
٢. ما نوع العلاقات بين الصين والقوى الكبرى في النظام الدولي؟
٣. ما هي مقومات الصين الاقتصادية التي اعتمدت عليها في صعودها في النظام الدولي؟
٤. ما هي الرؤية المستقبلية للصعود الصيني وطفرته؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين العامل الاقتصادي للصين وبين المكانة التي تحتلها في النظام الدولي.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الرضيات الفرعية التالية:

١. هناك علاقة طردية ايجابية بين النظام السياسي للصين والنظام الاقتصادي فيها.
٢. هناك علاقه عكسية بين الصعود الصيني والدور الامريكي في النظام الدولي.
٣. هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين التنمية الاقتصادية والسياسية في الصين وبين مكانت الصين في النظام الدولي.
٤. يوجد علاقه طردية بين الصعود الاقتصادي للصين وبين ظهور قطب دولي جديد منافس للولايات المتحدة الامريكية.

خامساً: منهجية الدراسة:

يظهر جلياً من هدف هذه الدراسة هو دراسة اثر العامل الاقتصادي على مكانة الصين في النظام الدولي، فإن هذه الدراسة سوف تقوم وتعتمد بالأساس على منهج نظرية الدور: والذي سيتم توظيفه؛ لدراسة الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في إظهار دور وإظهار دولة الصين قوية في ساحة النظام الدولي من حيث التجارة والانفتاح على السوق العالمي والتحول من مفهوم السوق الواحد إلى الأسواق المتعددة.

كما ستعتمد الدراسة على الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي: والذي سيتم الإستعانة به وتوظيفه في إبراز وصف ظاهرة البعد الاقتصادي للدولة وتوضيح مدى فعاليتها من خلاله على الصعيد الدولي والتأثير على القرارات الدولية خاصة فيما تتمتع به من مكانه جيدة في عدة مواقع مثل مجلس الأمن والمؤسسات الاقتصادية العالمية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من مواقع القوة.

سادساً: حدود الدراسة:

تدور حدود تلك الدراسة على قياس أثر ومعيار دور العامل الاقتصادي في مكانة الصين الإقليمية والعالمية في النظام الدولي من عام (٢٠٠٨ - ٢٠١٧م)، وخاصة أفعالها وأعمالها الاقتصادية التي عززت من مكانتها في المجتمع الدولي وخاصة بين الدول العظمى.

وتقسم حدود الدراسة إلى قسمين هما:

١- الحدود الزمانية:

إن الحدود الزمنية لتلك الدراسة كان من ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧ وسبب إختيار الباحث بداية تلك الدراسة من عام (٢٠٠٨م)؛ لأنه العام الذي أثبتت فيه الصين بدايتها وبسط نفوذها الاقتصادية بشكل واضح وظاهر على الصعيد الدولي مما جعلها تحتل بمكانه جيدة في النظام الدولي، حيث كان هناك أيضا تخوف من الدول المسيطرة على الصعيد الدولي منها أمريكا من دولة الصين حيث قرر فريق السياسة الخارجية الأمريكية ضرورة احتواء الصين وتطويقها، فقد صدر عن كوندليزا رايس مستشارة بوش للأمن القومي أن الصين كقوة صاعدة وطموحة ستتحدى المصالح الحيوية الأمريكية وبالتالي أصبح هناك تخوف أمريكي في هذه الفترة من الصعود الصيني. وتم اختيار نهاية مدة الدراسة لعام (٢٠١٧م) لأنه العام الذي يستطيع به الباحث جمع كل ما يتعلق بالدراسة من البيانات والمعلومات والمعطيات الخاصة التي تزيد وتعمل على إثراء تلك الدراسة.

٢- الحدود المكانية: تنحصر الحدود المكانية في هذه الدراسة على دولة الصين كمنطقة للدراسة من حيث تأثيرها على النظام الدولي وقرارات مجلس الأمن والقرارات المتعلقة في المؤسسات الاقتصادية الدولية وكيف أثرت تلك النقاط على الالتقاء والتعارض مع الدول الأخرى، حيث كان هناك تهديد من الصعود الصيني على الهيمنة العالمية بالاقتصاد والتجارة.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

أ-العامل الاقتصادي :

يعرف من خلال تتبع مصطلح العامل الاقتصادي بأنه مجموعة من القواعد والمعايير التي تركز على أحكام قانونية تتعلق بالنمو، وتلك القواعد المرسومة تسعى من خلالها على تنظيم البيئة التجارية في المجتمع وتهتم بالتأثيرات الخاصة بسلوك المستهلكين في استهلاك الموارد المتاحة، وكيفية توفيرها لهم بالطرق التي تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية.

ويُعرف أيضاً، بأنه: توفير كافة الوسائل التي تساعد الأفراد على التفاعل مع البيئة الاستهلاكية، وتساهم في جعلهم يستفيدون من المصادر الطبيعية، والصناعية، والمالية المحيطة بهم وبشكل متوفر وبكميات تصل إلى الفائض التجاري الذي فيه الحرفية والتقنية العالية .

ب- مفهوم النظام الدولي:

من خلال تتبع مصطلح النظام الدولي نجد بأنه قنوات التواصل والإتصال والأعمال التي يقوم بها أعضاء المجتمع الدولي من تفاعلات القوى التعاونية منها والصراعية على حد سواء على المستويين العالمي والإقليمي، والتي تجري وفقاً لنسق أو منظومة معينة للقيم، ومنهم من يرى أن النظام الدولي هو الخطط المبادئ والأهداف والنظم التي تقوم عليها العلاقات بين الدول كبيرها وصغيرها، كذلك يدخل في هذا الصدد العديد من المرتكزات الإستراتيجية التي يتكون على أساسها نظام دولي تتوازن فيه القوى بين دول العالم خاصة الكبرى منها وتتحد في ضوءه قدرة الأطراف المشاركة فيه سواء أكانت هذه الأطراف دولاً أم منظمات دولية، على اتخاذ العديد من المواجهات والقرارات المتعلقة التي تهتم وترى إدارة الشؤون الدولية على كافة المستويات الإقليمية والعالمية والمرتكزات الإستراتيجية التي تتكون بطبيعتها من العديد من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والحضارية أيضاً، والتي تمكن أي طرف من أطراف توازن القوى أن يكون له دور فاعل ومؤثر في مجريات السياسة العالمية كل حسب قوته وإثبات وجوده .

ج - مفهوم الصراع الدولي :

عند الوقوف عند مصطلح الصراع الدولي يرى الباحث أنه يمثل الصراع بين أحد جانبي التفاعلات الدولية، ويعتبر من الظواهر الشاملة التي تتعلق بقضايا الأمم، أي التي قد تحدث على مستويات عدة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، ويمكن تعريف الصراع الدولي اصطلاحياً بأنه عبارة عن “ موقف من التعارض بين اثنين أو أكثر من الفاعلين الدوليين المنغمسين في الشؤون الدولية “، ويرجع الصراع الدولي إلى اختلاف دوافع الدول الكبرى التي لها تأثير على المستويين الإقليمي والدولي ، وتعارض مصالحها وايدولوجياتها وأهدافها وتصوراتها وأيضاً تفاوت قدراتها وإمكاناتها، الأمر الذي يحدد له موقعا بعينه على الساحة الدولية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١- دراسة عبد القادر محمد فهمي، (٢٠٠٠م) بعنوان: ” دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي “ . وضحت دراسة عبدالقادر فهمي أثر الصين في إعادة البنية للنظام الدولي والتغيرات على رؤية الصين لدورها العالمي وسياستها الخارجية والتوجهات، والموازنة بين المحددات المختلفة المؤثرة على هذه الرؤية، لكن هذه الدراسة لم تتطرق للسياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

٢- دراسة وليد عبد الحي، (٢٠٠٠م) بعنوان: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي". تضمنت دراسة وليد عبد الحي مستقبل الصين ومكانتها والأبعاد المختلفة لمكانتها في النظام الدولي المعاصر، كما تناولت علاقات الصين الخارجية وأثرها على السياسة الخارجية الصينية حيث بين عبد الحي دور العامل الاقتصادي للصين في الميزة التي يمنحها إياها على الصعيد الدولي.

٣- دراسة شيماء هشام أبو الوفاء، بعنوان: "السياسة الصينية في النظام الدولي ١٩٩٠-٢٠٠٥م".

تناولت شيماء أبو الوفاء من خلال دراستها مدى التغير في النهج السياسي للخارجية الصينية والذي تحولت خلاله الصين إلى السعي لمصلحتها السياسية في النظام الدولي، ومن ثم التقارب مع الجانب الإسرائيلي للحصول على التكنولوجيا.

٤- دراسة محمد سعد أبو عامود، (٢٠١٦م) بعنوان: "العلاقات الصينية الأمريكية".

سعى محمد أبو عامود من خلال دراسته إلى الكشف عن العلاقات بين الدولتين، وإلى تناول العديد من العلاقات التي تناولت القضايا المختلفة للعلاقات الأمريكية الصينية في ظل التغيرات في النظام الدولي وبعد الحرب الباردة مع التركيز على قضية حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية والتطورات التي طرأت على تعامل الصين مع هذه القضايا.

٥- دراسة Zbigniew Brzezinski (١٩٩٠م) بعنوان: Selective Global Commitment".

وهي دراسة تتعلق بالولايات المتحدة ودورها المؤثر عند استخدامها للأداة العسكرية في السياسة الخارجية فإنها تطبق إستراتيجية قوية مرتبطة بوضع مكانة ثابتة للولايات المتحدة في النظام العالمي، وأيضاً هو استخدام يرتبط بأدوار جديدة للولايات المتحدة لمواجهة أخطار وتهديدات مستجدة منذ انتهاء الحرب الباردة

٦- دراسة بعنوان: John Faust, Judith Kornerbirg

تناولت هذه الدراسة شرحاً للتوجهات والسياسة التي تعتمدها خارجية الصين في النظام الدولي والعلاقات الصينية مع القوى الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة مع التركيز على قضية حقوق الإنسان.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها توضح دور العامل الاقتصادي وأثره في النظام الدولي على مكانة الصين وفرض الرأي من حيث القوة والسيادة في ضمن فترة حديثة من ٢٠٠٨-٢٠١٧م؛ حيث كان للصين دور فعال على الصعيد الدولي والذي أعطاه هذه الميزة السوق الحر الذي وصل إلى كل أنحاء العالم والمنافسة ضمن العامل الاقتصادي.

الفصل الاول

مكان الصين في بنية النظام الدولي

لجمهورية الصين مكانة في النظام الدولي، وذلك بسبب ان الصين تتمتع بقوه اقتصادية وعسكرية وعدد سكان وموقع جغرافي مهم، اعطتها هذه الامتيازات ان تكون فاعل مهم في النظام الدولي. وهذا ايضا دافعا لربطها بعلاقات كثيره مع دول العالم وخصوصا دول العالم الثالث، والتي تعتبرها الصين سوقا مهما لمنتجاتها وصناعاتها

سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال المبحثين الاتيين:

المبحث الأول: العلاقات الصينية مع القوى الغربية في النظام الدولي

المبحث الأول: العلاقات الصينية مع القوى الغربية في النظام الدولي

يعتبرا النظام الصيني نظام جمهوري اشتراكي ، ويقتررب من النظام الصيوعي الذي يعتبر العدو الاكبر للبرالية الغربية كفكر ولو ان الصين فتحت اسواقها للغرب ولكن استطاعت ان تحافظ على ثقافت شعوبها بالرغم من القوه الغربية التي تحاول تفكك المجتمع الصيني

سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: لمحة عن النظام السياسي الصيني

المطلب الثاني: العلاقات الصينية مع القوة الكبرى في النظام الدولي

المطلب الأول: لمحة عن النظام السياسي الصيني

قامت الثورة البرجوازية في الصين الامبراطورية في عام ١٩١١م بقيادة " صن يات صن" على نظام الحكم الاقطاعي السائد في العهد الامبراطوري وفي عام ١٩١٢م نجحت الثورة وقام الثوار بتأسيس حزب " الكومنتاغ" الذي قام بتوحيد الاحزاب في الصين تحت مضله واحده بقيادة صن.(زكي، ١٩٧٥: ٢١٦)

استمر حكم صن لحين وفاته عام ١٩٢٥م وخلفة نائبة " شيانغ كاسي تشيك" وخلال فترة توليه الحكم حدث خلاف بين الحزب الحاكم والحزب الشيوعي والذي استطاع الاخير من السيطرة وهروب تشيك الى تايوان على اثر انهزامة امام الشيوعيين الذين كانوا بقيادة " ماو تسي تونغ" والقضاء على نظام الحكم الذي كان ليد الطبقة البرجوازية وكانت نتيجة هذا الصراع بين الشيوعيون والبرجوازيون الى تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩م (عبدان، ٢٠٠٦: ١٤٠)

بعد اعلان جمهورية الصين ١٩٤٩ الشعبية بنت الحكومة نموذج اشتراكي قائم على الحكم المركزي وكان زعيم الاشتراكية "ماو" ، هدف النموذج الاشتراكي كان تنظيم الرأس مالية لكن الواقع كان عكس ذلك حلت البيروقراطية مكان الراس مالية وخصوصا بعد الاتفاقية بين الاتحاد السوفييتي – الصينية التي تم الاتفاق عليه وابرام معاهده تحمل في طياتها اعادة الممتلكات الصينية وسكك الحديد والدفاع المشترك وميناء بورت ارثر ودايرين قبل انتهاء عام ١٩٥٢م وتم منح الصين قرض من الحكومة السوفييتية ٣٠٠ مليون دولار ويتم سداه بمواد اوليه وذهب ودولار(درويش، ١٩٩٧، ص: ٨٣)

هذا العمل جعل الحكومة الصينية بقيادة ماو والحزب الشيوعي استطاعوا ان يقوموا في العديد من الانجازات من خلال مرحلتين رئيسيتين وهما:

١. مرحلة البناء والتغيير:

أ. مرحلة البناء: وهذه المرحلة استطاعة ان تغير في البنية الاساسية لنظام الحكم في الصين من خلال الاقتصاد والسياسة والثقافة والهيكلية العسكرية والتكنولوجيا والتعليم، كما ان هذه الخطوة وفي تلك المرحلة كان لها الفضل في تطور القطاع الزراعي من خلال اصدار قوانين تهتم بالدرجة الاولى في الاصلاح الزراعي والذي على اثره تم استملاك وتأميم الاراضي ليكون ملك شعبي بإدارة الدولة بعد نزعها من ايدي الاقطاعيين.(مناتي، ٢٠٠٠م : ٦٢)

وفيما يخص المجال الصناعي فان الانفتاح في هذه المرحلة جعل الصين تستفيد من التكنولوجيا السوفيتية والتي تأسست من خلال خطط تنموية خمسية وخصوصا في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٧م والتي استطاعة هذه الخطة من مكافحة الأثاري السلبية التي اثرة على المجتمع الصيني ومن اهمها الفقر.

خلال هذه الفترة استطاع الحزب الشيوعي وضع اول دستور في الصين لينظم الحياه والمرافق والتطور العسكري والتعليمي من خلال الاستفاده التي حصلت عليها الصين من انفتاحها واتفاقياتها مع الصين واكتساب الخبرات وخصوصا في المجال التكنولوجي.

ب. مرحلة التراجع: تبنت حكومة ماو " القفزة الكبيرة الى الامام" في عام ١٩٥٨م والتي لها العديد من المبادئ وهي: (ابو خزام: ٤٥)
أ. الحاق الزراعة في القطاع الصناعي.
ب. الاعتماد على الشعب الصيني من خلال التعبئة وحثهم على العمل والانتاج.
ج. التركيز في سياستهم على مبادئ الحزب.
د. اللامركزية

وهذه المبادئ التي انتهجها الحزب الحاكم كان لها من الاثار في ترسيخ العقيدة الحزبية لدى افراد الشعب والجيش الصيني وخصوصا من خلال مؤلف " الكتاب الاحمر" الذي نمت خلاله في ترسيخ مبادئ وافكار ماو التي تحارب الافكار الرأسمالية واستبدالها بأفكار شيوعية من خلال:
٢. الثورة الثقافية: كان للثورة الثقافية اثار سلبية على الاقتصاد الصيني وعلى طاقة الاطراف الاجتماعية الصينية بشكل عام والتي من اهم اثارها القضاء على التعليم والطبقة المتعلمة والمتقنين لان افكارهم التحررية ضد مبادئ الشيوعية وعقيدتها، كما ساعدة هذه الثورة على توقف التعليم الجامعي لعشر سنوات من اجل ترسيخ العقيدة الحزبية الشيوعية بين افراد المجتمع الصيني من فلاحين وعمال وافراد الجيش (عبدان، سابق: ١٤٥)

بعد وفات ماو ١٩٧٦م ظهرت اتجاهات سياسية جديدة على الساحة السياسية الصينية مع الاخذ بعين الاعتبار المحاولات للإصلاح من خلال القيادة الجديدة وهذه الاتجاهات هي:
أ. الراديكاليون: وهم الذين يمثلون التيار المثالي والذين يرون ان السياسة هي الطريق للإصلاح الاقتصادي والاعتماد على الذات.

ب. المعتدلون: وهم الذين تتمثل رؤيتهم بان التنمية هي من اهم التحديات للنهوض في الصين وتقدمة وعلى النظام الصيني ان يفتح على الغرب للاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة والتي من خلالها سيكون هناك تنميه حقيقية في الصين.
ج. الجيش:

تعتبر هذه المرحلة من اهم الفترات التي مرت على الصين بحيث استطاعة ان تغير من النهج المتبع واتباع ايدلوجيا جديده منفتحة على الاخر بعد فترة طويلة من الانغلاق على الذات وعدم قبول الاخر في عهد ماو وهذه الفترة كان لها دور كبير في اعادة النظر بما يتعلق بالقطاع التعليمي والاهتمام بالعلماء وفي الجانب الاقتصادي تم في هذه المرحلة التركيز على البناء الداخلي والتطور

- وتوسيع القاعدة الانتاجية من خلال اجراءات ساعدة في تحسين الوضع الاقتصادي في الصين وهي: (سون، ص: ١٥٣)
١. الاهتمام في الزراعة والمناطق الريفية.
 ٢. اصلاح الخطط الحكومية.
 ٣. اقامة مناطق اقتصادية خاصة.
 ٤. زيادة دخل الفرد.
 ٥. اندماج الاقتصاد.

وفيما يخص القطاع التكنولوجي فان الرغبة لدى النظام الصيني وقيادته بعد ما وادت الى تطور كبير في هذا المجال والذي له الدور في التنمية والانفتاح على الغرب والاستفادة من التكنولوجيا الغربية والاسواق العالمية

قامت حكومة " دنغ شياو بينغ " في اصدار دستور ١٩٧٨م وبعده دستور ١٩٨٢م والالتزام والاهتمام في تطبيق نصوصه والعمل الجاد في الاصلاح السياسي والاداري وقامة الصين من خلال قيادتها في تلك المرحلة من التغيير في التعامل مع العالم الخارجي والانفتاح وتغيير في التعامل في علاقاتها الدولية وجعل الصين دولة منفتحة بعد ان كانت دولة عدائية.(حميد، ٢٠١٥، ص: ٥٧)

للنظام السياسي الصيني العدي من المؤسسات التي من خلالها تدار الدولة وهي:

١. الدستور:

صدر في الصين اول دستور عام ١٩٥٤م بعد تأسيس دولة جمهورية الصين الشعبية والذي حدد شكل الدولة وفي عام ١٩٧٥م صدر دستور جديد والذي قام بدوره في توسعة الصلاحيات للحزب الحاكم واعطائه صلاحيات كامله في ادارة الدولة والاستملاك لكافة الموارد ووسائل الانتاج في الصين وفي عام ١٩٧٨م صدر دستور المعدل لدستور ١٩٧٥م والذي زاد من صلاحيات الحزب الشيوعي بحيث يكون له اليد في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

صدر في عام ١٩٨٢م دستور جديد لجمهورية الصين الشعبية والذي احتوى على اربع ابواب و ١٣٨ مادة متضمن الحقوق والواجبات للأفراد ورسم شكل الدولة وحدد دور المؤسسات الفاعلة في ادارة شؤون الدولة

تدار جمهورية الصين الشعبية من خلال مجموعه من المؤسسات وهي:

اولا: السلطة التشريعية:

وهي اعلا هيئة في السلطة ومن مهامه انه صاحب القرار في القضايا الهامة التي لها مساس في سياسة الصين والسلطة التشريعية هي مجلس منتخب من جميع افراد الشعب وممثلين عن جميع الاطياف السياسية والاجتماعية والعرقية والقومية والمناطقية وللمجلس وظائف عديدة من اهمها: (عبد الحي، ٢٠٠٠م : ١١٢)

١. تعديل الدستور: تقوم السلطة التنفيذية بالمراقبة على تعديل وصياغة القوانين.
٢. انتخاب رئيس الجمهورية وعزلة وتعيين وعزل كل من رئيس مجلس الدولة واعضاء المجلس والوزراء ورؤساء الجان ورئيس جهاز المحاسبة وامين عام مجلس الدولة وانتخاب رئيس الجبة العسكرية ورئيس المحكمة الشعبية.
٣. فحص ومصادقة على كل ما يتعلق في الامور المهمة للدولة مثل: الخطط الاقتصادية والتنمية والميزانية للدولة وكل ما يتعلق في التقسيمات الادارية ومناطق الحكم الذاتي ودراسة القضايا المتعلقة بالحرب والسلم.

وتتكون السلطة التنفيذية من:

١. المجلس الوطني لنواب الشعب.
٢. اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.
٣. المجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة،

ثانيا: السلطة التنفيذية.

١. رئيس جمهورية الصين الشعبية: يتم اختيار رئيس الدولة من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب لفترة خمس سنوات ويمكن ان يمارس دوره ثانيه فقط وفق للدستور ويتمتع الرئيس الصيني في الصلاحيات التي منحها له الدستور وهي: (<http://Arabic.people.com.cn>)
 - أ. اصدار القوانين.
 - ب. تعيين وعزل رئيس مجلس الدولة واعضاء المجلس ونوابهم واعضاء مجلس الوزراء ورؤساء الجان ورئيس مجلس الدولة لتدقيق الحسابات وسكرتير مجلس الدولة.
 - ت. منح الاوسمة.
 - ث. العفو العام.
 - ج. اصدار الاحكام العرفية.
 - ح. اعلان الحرب.
 - خ. ارسال الممثلين للدول.
 - د. المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات.

٢. مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية: وهذا المجلس له رئيس ومجموعة من النواب واطباء مجلس الدولة والوزراء والمراقب العام للحسابات.

ثالثا: السلطة القضائية:

وتقسم هذه السلطة في الصين الى: (الامم المتحد، ١٩٩٩)

١. المحاكم الشعبية: وهي المحاكم التي نشأت من خلال الدستور الصيني وهي اعلا جهاز قضائي في الصين وهي المشرفة على المحاكم الشعبية العادية وهذه المحكمة هي المسؤولة امام المجلس الوطني الشعبي وهي مستقلة لا تخضع لأي سلطة.
٢. النيابة الشعبية: وهي جزء من الجهاز القضائي وهي الهيئة الإشرافية للقوانين في الدولة

المطلب الثاني: العلاقات الصينية مع القوة الكبرى في النظام الدولي

التطورات التي حدثت في الصين وتفوقها اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا جعلها بأن تكون دولة ناجحة بامتياز ، اعتمدت الصين في سياستها الخارجية على العديد من الاهداف والمواقف وتحملت مسؤولية دولية حقيقية لان اتبعت استراتيجية موجه نحو عالم متعدد الاقطاب ، وحاولت الصين من خلال تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية مع دول العالم الكبرى وبقية دول العالم الثالث وابدت الصين موقفها المعلن بأنها لاتنوي ان تمارس سياسة الهيمنة في المجتمع كما عليه امريكا .

كانت سياستها الاحترام المتبادل لسيادة والسلام الاقليمي وعدم التعرض لشؤون الداخلية لاي دولة ، واعتمدت على الحلول السلمية لحل النزاعات الدولية وقامت بتقوية روابط التعاون مع مختلف الدول وقامت بتجنب النزاعات من اجل تحقيق السلام ومن اجل استقرار سياسي كل هذا كان يغضب الدول الكبرى المتسلطة .

اولا: العلاقات الصيني- الأمريكي

بعد ان غزت الصين بأقتصادها العالمي في جميع دول العالم وتطورها الكبير من كل النواحي والتي كانت تسعى لمنافسة امريكا ففي عام القرن الحادي والعشرين شهد العالم تحولات ظهرت قوة دولية جديدة تتنافس على المكانة وفشلت ، منها فشل الولايات المتحدة في حربها في افغانستان والعراق وبعد انهيار النظام الرأس مالي العالمي التي تنزعه امريكا ، اتجه النظام العالمي بعد الحروب التي خاضتها امريكا ضد الارهاب نحو قيادة التنين الصيني كقوة عظمى هنا تغيرت طبيعة العلاقات بين القوة الكبرى وخاصة امريكا والصين ، واصبحت العلاقات الامريكية الصينية نموذجا يجمع بين الصراع وتعاون بكل من الابعاد والقوة ، فأمريكا التي تريد تزعم العالم والتي ترفض ان يكون لها منافسا ، فالعلاقات الصينية الامريكية هي علاقات تعتمد على التراوح بين التقارب عند الصراع عندما يكون الاخير يسبب اختلافات على المصالح بعضهم البعض ، فأمريكا تنظر لصين انها قوة ناشئة لكن الصين ترى انه يجب من اكتساب ود امريكا ، وقامت الصين بالبحث عن وجود البديل عن امريكا فقامت بتحريك نحو عالم متعدد الاقطاب لا توجد فيه سلطة

امريكية فكانت التايوان هي نقطة محورية وهي سبب الخلاف مع امريكا عام ١٩٤٩ وذلك بسبب دعم امريكا لتايوان لأنفصالها عن الصين ، اعتبرت الصين انه تدخلا في شؤونها الداخلية وان التايوان جزءاً منها لا يتجزأ ، وكان الدعم الامريكي العسكري لليابان والهند اثار غضب الصين كان هدف امريكا تطويق الصين وتضييق عليها لقد كانت تنتظر لتفوقها العسكري على انه موجه اليها على الرغم من ان الصين تمثل ٦% من الانفاق العسكري في العالم بمقارنة ٤٣% للولايات المتحدة ، وكانت زيارة اوباما لصين نقطة انطلاق اراد فيها تعاون امريكي صيني لكن الكونغرس ابدى رفضه لهذه الخطوة ، المواقف الامريكية اتجه الصين كانت متضاربة وهذا ما زاد التوتر بينهما قامت امريكا بتقديم مشاريع وقرارات ضد الصين في مؤتمرات الامم المتحدة للحقوق الانسان ، واعطت جوائز نوبل لسلام ل احد المعارضين السياسيين في الصين وقامت امريكا بالضغط على الصين بالقضايا المتعلقة بالحقوق الانسان وانتقدت الصين بقمع المعارضين السياسيين كل هذه الاساليب استخمتها امريكا مع روسيا سابقا ، قامت الصين بتوقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية مع العلم ان امريكا كانت تعتقد بأن الصين هي التي تقوم بتمويل الدول الاخرى مثل كوريا ، كل هذا زاد من التبادل التجاري والاقتصادي بين الدولتين واصبحت امريكا الشريك الاول التجاري لصين يليها اليابان ، وارتفعت الصادرات بين امريكا والصين بمعدل ٢١,٥% عام ٢٠٠١ ، كل هذا كان يوجد بالمقابل حداً معيناً للعلاقات الخاصة الذي يتعلق بالمنافسة والسيطرة والقوة ، فأمرিকা وجدت ان الصين لا تحترم الحقوق الملكية الفردية وتقوم بتقليد جميع العلامات التجارية وخاصة العلامات التجارية الامريكية مما جعل شركات امريكية تخسر خسائر كبيرة بسبب ذهاب العالم لشراء البضائع الصينية بسعرها الزهيد .

سارت امريكا مع الصين في ثلاثة مسارات :

المسار الأول: ان الصين كانت تسعى لعلاقات سياسية كبرى مع الدول التي لها دور في المجتمع الدولي ، فتعاون بين امريكا والصين يرمز الخير في مصلحة البلدين فالصين متطوره عن السابق بنظر امريكا ويمكن الاستفادة منها ، وتعاونها مع الصين افضل من اللجوء الى تعاون الصين مع روسيا لان الصين لها مصالح استراتيجية مشتركة مع امريكا في الحفاظ على السلام والاستقرار في شرق آسيا وعلى مسألة مكافحة الارهاب الدولي ، وكل ما اشدت الخلاف السياسي بين الصين والامريكا كان العامل الاقتصادي يلعب دورا في تهدئت التوتر (فؤاد، ٢٠٠٤، ص ٣٢)..

المسار الثاني: العلاقة الامريكية الصينية كان فيها التوتر الكبير والاحتكاك الامر الذي قد يقود عسكريا بينهما لان امريكا لا تريد منافسا لها في المنطقة فكان الخوف الامريكي واضح بتقارب الصيني الروسي على الرغم من ان امريكا لعبت دورا بدعم حركات انفصالية ضد الصين ولو حدث الصراع العسكري بينهما نتائجه غير معلومه للاسف (فؤاد، سابق، ص ٣٥).

المسار الثالث: ان الصين وامريكا لديها حد معين من اجل الحفاظ لى مكانتها ومصالحها هذا يؤكد عدم الوصول الى نشوء حرب وصراع عسكري بينهما فكل منهما قادر على اضرار الاخر ومستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوما بالمصالح التجارية والاقتصادية ففي كل الاحوال يستطيع الطرفان تحقيق التوازن وخاصة الدور الذي لعبته الصين لحماية الولايات المتحدة في بعض ازماتها(فؤاد، سابق، ص ٣٦) .

ثانيا: العلاقات الصين - الاتحاد الأوروبي

شهدت العلاقات الصينية مع الاتحاد الاوروبي تطور كبير من اجل نمو قوي ومتوازن يحقق المنفعة لطرفين ، اتفقت الصين مع الدول الاتحاد الاوروبي بالكثير من القضايا اهمها البرنامج النووي الايراني الذي شكل خطراً على الطرفين وعلى اهمية التعاون والشراكة بكافة المجالات ، وقامت الصين بتعاون مع دول الاتحاد الاوروبي على حسن الجوار والى حاجتها لاسواقها لتصدير بضائعها كما انها بحاجة الى تكنولوجيا والاستثمارات الاوروبية وظل الاتحاد الاوروبي اكبر شريك لصين منذ عام ٢٠٠٤ حتى الان ، وزادت الصادرات وتعتبر المانيا وفرنسا من اكثر الدول قامت بعلاقات تجارية مع الصين ، ووقعت الصين اتفاقيات لتبادل الثقافي في مجال حقوق الانسان

ثالثا: العلاقات الصينية والأمم المتحدة

تعتبر الصين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وتتمتع بحق فيتو ، لقد اتسم الدور الصيني في الامم عند دخولها بالمحدودية على دعم ومساندة حركات التحرر الوطني والتصويت لصالحها وحرصت الصين على دعم سلطة وهيبة الامم وعمدت على تكريس جهودها لتحول نحو نظام تعددية قطبية ، ولعبت الصين ادوار مهمة في القضايا اهمها نزع فتيل ازمة كوريا الشمالية وبرنامجها النووي مع المجتمع الدولي ، وقامت بتخفيف من العقوبات التي فرضتها امريكا على كوريا الشمالية ، وعارضت الغزو الامريكي للعراق ٢٠٠٣ ووجهت انتقادات كثيرة لأمريكا ، هدف الصين من وراه ان تثبت اقدمها كقوة عظمى في المجتمع الدولي فأنها تعارض سياسات الولايات المتحدة التي كانت تميز كل دولة حسب مكانتها الاقتصادية وسياسة ، وتعارض تصرفتها وخاصة فيما يتعلق في الحروب ،

قامت الصين بتعاون الخارجي مع اليابان والاتحاد السوفيتي من الناحية العسكرية فالصين واليابان وروسيا اقليما واحد في اسيا لان الصين اعتمدت على سياسة حسن الجوار ، فالصين قوتها ليست موجه ضد احد انما فقط لامن الصين من أي اعتداء خارجي او تدخل خارجي بشؤونها .

رابعاً: العلاقات الصينية – الروسية:

عززت الصين علاقتها بروسيا من ناحية العسكرية وكان هناك تقارب صيني روسي في قضايا التسليح العسكري وتنسيق السياسي والدبلوماسي وتجاري وبعثت الصين طلابها لدراسة في روسيا ولنقل بعض التكنولوجيا من اجل عدم استمرار التمدد لنفوذ الامريكي في المنطقة فقامت الصين بشراء وبيع الاسلحة واتفقت مع روسيا على معارضة ورفض مشروع الدفاع الصاروخي الامريكي ومواجهة الصحوة الاسلامية في دول اسيا كاتاجكستان اوزباكستان فالصين بحاجة لروسيا وروسيا بحاجة لها وقامت بتأسيس منظمة شنغهاي التي عززت العلاقة بينهما هدف المنظمة كان التحالف اقليمي ضد الاختراق الامريكي وتحكمه بالمنطقة وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك علاقة معاهدة حسن الجوار أي التعاون الودي التي كانت رسالة لامريكا بعدم التدخل في شؤونها وزاد تطور العلاقات بين روسيا والصين اذ بلغ عام ٢٠٠٠ ، ٧ مليار دولار وارتفع ليصل الى ٤٨,١٦ مليار عام ٢٠٠٧ ، ووقعت الدولتين على خطة لتعاون الاستثماري المشترك فكان حجم الاستثمارات ٥% من اجمالي حجم الاستثمارات الصينية .

الاتفاق الصيني الروسي كان قوي ومتسارع قامت بينهما شركات الغاز والنفط واليورانيوم ، وعلى مستوى العلاقات الدولية والقضايا كان هناك توافق هدفه الحد من استمرار النفوذ الامريكي للمنطقة وقامت الدولتين بتنسيق الامني لتصدي بعض الامور خاصة في مايتعلق بقضايا الارهاب وتجارب المخدرات وتهريب الاسلحة والنزاعات العسكرية ، ووصفت العلاقات الصينية الروسية بأنها جيدة بكل المقاييس ولا بد من الخوف بأن طرف من الاطراف كان يخاف ان يتفوق عسكريا عن الاخر(شليبي، ٢٠١٠، ص ٦٧) .

المبحث الثاني: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي

يرى نزمور جامنثو مفكر العلاقات الدولية ان القوة الشاملة لدولة يجب ان تكون ٩ عناصر فيها هي العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية وصنفت دول العالم الى ٦ فئات الولايات المتحدة والهند واليابان والاتحاد الاوروبي المتمثلة بالمملكة المتحدة وكندا واستراليا ومعظم الدول الاوروبية ، وهناك قوة زائدة مثل دول الخليج العربي وهناك قوة صغيرة مثل الفتيكان وهذا التصنيف طبقا لمحددات تتمثل في القوة الاقتصادية والعسكرية ، في من الناحية العسكرية تغير النظام الدولي آحادي القطبية التي تهيمن عليه امريكا ومن الناحية الاقتصادية تتكون من الولايات المتحدة والصين والهند كقوة صاعدة والدول ذات القدرة النووية العسكرية هي امريكا وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا واسرائيل والهند والباكستان وكوريا الشمالية .

كان ظهور الصين على الساحة الدولية بشكل ملحوظ وهذا ما أكد على ان الصين يمكن ان تكون القوة الاولى في عام ٢٠٥٠، استطاعت الصين ان تضع اقدامها بين القوة العظمى من حيث الاقتصاد والانجازات والطموحات والصناعات الثقيلة وهناك اسباب ساعدت على ظهور نجم الصين انه يمتلك قاعدة كبيرة من الموارد البشرية ، عدد سكان الصين ٣٠٠ مليون نسمة ومساحتها تأتي بعد روسيا وكندا وأمريكا ، اما من ناحية العسكرية لديها الصين اكبر جيش في العالم واكبر ميزانية بالاضافة الى موقع الصين الجغرافي له اثر الذي يربط آسيا بشرق اوروبا وتحكم بطرق الملاحة الجوية والبحرية والبرية ، وتعتبر الصين فضائياً مرتبتها تأتي بعد أمريكا وروسيا وقوتها النووية بعد أمريكا وروسيا وهي من ضمن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن بالاضافة الى رغبة الصين بقيادة النظام العالمي وكان التوافق بين الصين والروسي ساعد على ان يقودا لحلف الاستراتيجي (عابدين، ٢٠٠٦: ٣٠٥) .

ساعدت الصين الحزب الحاكم على ان يحتل القوة العالمية الثانية في جذب الاستثمارات بعد أمريكا وكانت الصين قوة ثالثة في تجارة الدولية بعد أمريكا واليابان والثانية في حجم الانتاج الاجمالي الذي بلغ ٤,٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ قوة الاقتصاد الصيني وصناعاتها المنافسة ونوعية الجودة جعلها قوة عالمية في الاحتياط النقدي الاجنبي الذي بلغ ٢ تريليون دولار وتعتبر الصين دولة مؤثرة في برنامجها النووي .

المطلب الاول: البعد الاقتصادي والعسكري

المطلب الثاني: البعد البشري والعلمي التكنولوجي

المطلب الاول: البعد الاقتصادي والعسكري

اولاً: القوة الاقتصادية وبعدها

وضع الصين ونجاحاتها العالية مكنتها من الصعود الى مصاف القوة العظمى وقامت الصين في انشاء وتشيد البنية التحتية لجذب الاستثمار وحققت معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي واحتلت الصين المرتبة الاولى عالميا من حيث الانتاج المحلي والاجمالي واصبحت الصين مؤهلة بأن تكون قوة اقتصادية بعد اليابان ، وارتفع الناتج الداخلي في عام ٢٠١٠ الى ٥٨٧٨,٦ مليار دولار وبلغ الناتج لصين عام ٢٠٠٩ الى ٤٨٣٣ مليار دولار مقارنة بـ ١٥٣٤٣ للاتحاد الاروبي ١٤٠٠٤ للولايات المتحدة ٤٩٩٣ لليابان ١١٦٨ للهند ١١٦٤ لروسيا

وقد ساعد التقدم الاقتصاد في الصين العديد من المقومات والخطط والاصلاحات والعوامل وتمتلك الصين ثروات طاقية ومعدنية وحيوية ونافست عالميا من انتاج الفحم والزنق المرتبة الاولى والحديد الصلب والرصاص المرتبة الثانية ومن انتاج الفوسفات المرتبة الثالثة والخامسة في البوكسيد ، وبلغ انتاج النفط في الصين ٢٠٣ مليون طن عام ٢٠١٠ ، وبلغ المحاصيل الزراعية فيها كبير احتلت المرتبة الثانية بالذرة والثانية بالشاي والاولى الاسماك وكل هذا ساعد على التقدم الصناعي وتحولت من دولة رجعية الى قمة الاقتصاد العالمي ونافست الدول العالمية امريكا واليابان والاتحاد السوفيتي ، وفي مجال الصناعة احتلت مكانة عالية بنحو ٥٠ % من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي بداية التسعينيات حققت الصين رفع دخل المواطن الصيني الى اعلى مستوى ووصل الى ٢١٣ دولار في عام ١٩٩٢ والى ٦١٠ في عام ١٩٩٨ ووصل الى ٣٨٦٧ عام ٢٠١٠ ، وشهدت الصين معدل ١٣,٤% من حجم الاستثمارات من ٢٤,٨ دولار في عام ١٩٩٠ ليصل الى ٣٤٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ولعبت الصين دورا في تحكم الاقتصادي والقرارات الدولية وبلغ حجم التبادل التجاري والخارجي ٢٣٥ مليار دولار في التسعينيات ليصل الى ٤٩٨ في ٢٠١٠ ، كل هذا دل على انه يوجد فائض في الميزان التجاري بواقع ٣٤ مليار دولار. (تقرير النادى النووى العالمى) (حافظ، ٢٠١٥م، ص ٧٠)

تمكنت الصين في الحفاظ على معدل منخفض من البطالة وتضخم ووصل الى ١,٥% وتمتعت الصين بضخامة حجم الاحتياطي من العملة الاجنبية ارتفع من ١٥٤,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ ليصل الى ٤٠٣,٣ في عام ٢٠٠٣ ، وبذلك تكون الصين اكبر دولة في العالم لديها احتياطي من العملة الاجنبية وقوة في القرار الدولي وتفوقها في قدرتها النووية والعسكرية وجيشها وامكانياتها البشرية وذلك يعود الى بناء جيشها لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وقامت ببناء مؤسسة عسكرية في مطلع التسعينيات وقامت بتأسيس جيش قوي ونظمته وامتته بكل الوسائل المتقدمة وتقنيات العسكرية برأ وجواً وبحراً.

ويعتبر الجيش الصيني اقوى جيش في العالم الذي يتكون من ثلاثة اركان جيش التحرير الشعبي ، وقوات الاحتياط المشيات ، واصبح عدد جيش الصين ٢,٣ مليون جندي ، وتعد الصين من الدول التي لها ميزانية كبيرة لجيشها بواقع ١٠% سنويا وبهذا تعتبر المرتبة الرابعة من حجم الانفاق العسكري وصناعات الثقيلة المنافسة عن غيرها من دول العظمى، وانها تمتلك اكبر خبراء عسكريين فالبنتاجون ميزانته العسكرية ٦٦١ مليار دولار والصين بلغت ميزانته العسكرية ٦,٦% وبهذا تعتبر ثاني دولة تمتلك ميزانية دفاع معلنة ، وبهذا اصبحت الصين دولة نووية لديها قدرات عسكرية منذ ١٩٦٤ وهي تحتل المرتبة الثالثة بالعالم بعد امريكا وروسيا لديها ٤٠٠ رأس نووي تضم ١٠٠ رأس تكتيكي و١٥٠٠ محمولة بطائرات وصواريخ العابرة للقارات (السيد، ٢٠١٥م، ص٢٠).

والصين تعتبر الدولة الاولى المستوردة للأسلحة التقليدية واستيرادها لسلاح التقليدي كان يخف شيئاً فشيئاً دليل على ذلك انها لا تهتم بالأسلحة التقليدية الخفيفة ، والصين تعتبر قوة ثالثة فضائياً بعد امريكا وروسيا وكان هدف الصين من تفوقها العسكري لبناء جيش منافس لدول العظمى واهتمت الصين لقدراتها الجوية وبرية والبحرية للحفاظ على حدودها ، وقامت بتطوير طائراتها وانظمتها لتسليح ، وقامت بتطوير اسطولها البحري وزودته بطائرات ، وقامت على التصنيع ٨ سفن برمائية لايمكن رصدها وتعددت الشركات العسكرية الصينية (عبد الحي، ٢٠١٠، ص٤٨)

شركة الصين لطاقة النووية

شركة التكنولوجيا الالكترونية

وشركة بناء السفن

وشركة صناعة الطيران

ومؤسسة لعلوم الفضاء وصناعات العسكرية

وشركة تصدير السلاح

ثانياً: البعد العسكري

مما لاشك فيه أن كل دولة تسعى إلى إثبات نفسها عالمياً ، لا بدّ لها من إعادة حساباتها من الناحية الاقتصادية والعسكرية وذلك من أجل حجز مقعد لها في الصفوف الأولى عالمياً ، لجعل لها مكانة وقوة في القرار الدولي وهذا ما عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية في دعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من اعداد جيش قوى يعبر عن طموحتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى، ولن يتأتى ذلك بالتقدم الاقصادى وتطوره

وإنما لا بد أن يكون مرتبطاً بعناصر ومعايير يأتى فى مقدمها تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وامكانياتها البشرية، تعود جذور بناء الجيش الصينى إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية اثناء الحرب الأهلية بين جناحى الكومنتاج واثناء الحري ضد القوات اليابانية، وجاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية فى مطلع التسعينات من القرن الماضى حيث بدأت فى تأسيس الجيش وتنظيمه، ثم بعد ذلك العمل على امداده بالوسائل المتقدمة، ثم فى مطلع القرن الحالى بدأت الصين فى امداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية فى البر والجو والبحر، الجيش الصينى هو أكبر جيش فى العالم من حيث تعداده البشرى، ويتكون من ثلاث أركان اساسية هى جيش التحرير الشعبى ويعتبر الجيش النظامى بالإضافة إلى قوات الاحتياط والمليشيات، ويقدر عدد قوات الجيش النظامى بنحو (٢,٣) مليون جندى، فى حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة (٨٠٠,٠٠٠) جندى، وعدد الجيش الصينى المنافس لغيرها من القوى الكبرى ، يوضح لنا ضخامة الجيش مقارنة بالولايات المتحدة التى يقدر عدد جيشها بحوالى (١,٥) مليون جندى وكذلك بالنسبة لروسيا أيضاً (السيد، أمين شلبي، ٢٠١٥م، ص ٢٠).

وتعد الصين من الدول التى لها ميزانية عظمها لجيشها مقارنة بالدول العظمى ، إذ هناك تزايد مستمر فى الميزانية العسكرية الصينية بواقع (١٠%) سنوياً بما يجعل الصين تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الانفاق العسكرى والصناعات الثقيلة المنافسة بين غيرها من الدول العظمى ، وقد شهدت ميزانية الدفاع الصينية تضاعف فى حجمها فى الفترة من ١٩٨١م حتى ١٩٩٠م، ووفقاً للاحصائيات الرسمية الصينية فإن ميزانية الدفاع الصينية قد تزداد من سنة إلى أخرى، إذ بلغت (٥٩) مليار دولار فى ٢٠٠٨م وارتفعت لتصل لـ(٧٢,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٩م و(٧٨) مليار دولار فى العام ٢٠١٠م وفى يناير ٢٠١١م اعلنت الصين عن زيادة انفاقها العسكرى بواقع (١٢,٧%) وبالتالي تكون موازنة الدفاع الصينية فى ٢٠١١م (٩١,٧%) مليار دولار بما يمثل (٦%) من حجم الموازنة الوطنية الصينية، ويعتبر العديد من الخبراء والباحثين أن حجم الانفاق العسكرى الصينى المعلن قد لا يعتبر العدد الحقيقي للميزانية وربما يزيد أضعاف الحجم الحقيقى والذى يقدر بأكثر من ذلك، فالبنتاجون الأمريكى يقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالى (١٠٥) مليار دولار، ونجد أن الأنفاق العسكرى الأمريكى بلغ (٦٦١) مليار دولار بما يعادل (٤٣%) من حجم الأنفاق العسكرى فى العالم فى حين بلغ نظيره الصين حوالى (٦,٦%) كثنائى أكبر ميزانية دفاع معلنه ومثل حجم الأنفاق الروسى (٤%) من حجم الأنفاق العسكرى فى العالم (شلبي، ٢٠١٥ ، ص ٢٠).

ومن الجدير بالذكر أن كل دولة تحاول العمل بجهد من أجل دفع عجلة التطور فى الصناعات العسكرية وتسعى إلى إمتلاك سلاح رادع لعدوها وهذا ما سعت إليه الصين ، إذ أصبحت الصين دولة نووية لديها قدرات نووية عسكرية منذ ١٩٦٤م. وتحتل الصين القوة النووية الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وهذه المترتبة تجعل لها مكانة عظمى فى المجتمع الدولى ، وهناك عدد محدود من الدول التى تمتلك السلاح النووى وهى امريكا وروسيا والصين وفرنسا

وبريطانيا واسرائيل والهند وباكستان بالإضافة إلى ايران وكوريا الشمالية اللذان تسييران في طريقهما لامتلاك قدرات نووية عسكرية ، لكنها تعاني من ضغوط من تلك الدول التي تمتلك السلاح النووي من أجل عدم وجود منافس جديد من حيث القوى والتأثير في المجتمع الدولي وتمتلك الصين عدد من الرؤس النووية يصل (٤٠٠) رأس نووى تضم (١٠٠) رأس تكتيكي و(١٥٠) محمول بالطائرات، وبعض الصواريخ العابرة للقارات، وتعد الصين الدولة الأولى في العالم المستوردة للأسلحة التقليدية إذ تستورد (١١%) يليها الهند (٧%)، فمنذ الفترة من ١٩٩٥م حتى ٢٠٠٢م تعتبر الصين المستورد الأول للأسلحة في العالم بمبلغ (٨,١٧) مليار دولار، ومنذ العام ٢٠٠٢م تعتبر الصين المشتري الأول للأسلحة التقليدية في العالم بمبلغ بحوالى (٦,٣) مليار دولار سنوياً، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدولتان الأكثر تصديراً للسلاح في العالم، وهذا يدل على أن دولة الصين لا تهتم بالصناعات العسكرية التقليدية وإنما تهتم بالصناعات التي تمكن لها القوى والوجود الدولي ويظهر ذلك في امتلاكها للسلاح النووي، وتعتبر الصين القوة الثالثة فضائياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد استطاعت الصين في ظل قوتها العسكرية الضخمة وما لها من أثر يقلق أعدائها أن تسترد قبضتها على هونج كونج في العام ١٩٩٧م وكذلك أيضاً ماكاو في العام ١٩٩٩م بشكل سلمى دون اللجوء إلى القوة وهذا ما يعرف بالحرب النفسية فقد استطاعت تحقيق أهدافها دون استخدام القوة العسكرية إذ اعتمدت على إمكانية اللجوء إليه (عبد الحي، ٢٠١٠، ص ٤٨).

ويعود الهدف الأول للصين من وراء زيادة انفاقها العسكري من سنة إلى أخرى وذلك من أجل تطوير قدراتها العسكرية لبناء جيش منافس على أعلى مستوى مقارنة بأقرانها من الدول العظمى، ووفقاً لما جاء في الكتاب الأبيض “الدفاع الوطنى الصينى” الصادر عن المكتب الإعلامى لمجلس الدولة الصينى فى ٢٠٠٤م فأنا نشير لأهم النقاط الواردة به حول تطوير الجيش الصينى: العمل على إعادة هيكلة الجيش الصينى وخفض عدد أفرادها بما يتيح رفع الكفاءة وزيادة الدعم اللوجستى، والعمل على تحديث وتطوير المعدات القتالية وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وزيادة القدرة العسكرية للدع، بالإضافة بناء جيش معلوماتى وتدريب أفراد وتزويده بأعداد كبيرة من المتخصصين فى المجال العسكرى و زيادة الأبحاث العسكرية ودعمها و اجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الصديقة (عبد الحي، ٢٠١٠، ص ٤٨).

وتهتم الصين بتطوير وتحديث قدراتها الجوية والبرية والبحرية من أجل الحفاظ على حدود بلدها وإبراز مدى قدرتها في الصناعات الثقيلة وهذا من نجده بخصوص القدرات الجوية، فقد عمدت على تطوير الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع (J١٠) القربية بقدراتها من طائرات-F (١٨) التي تمتلكها كندا، وتسعى الصين لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس شبيهة بمقاتلة-F (٢٢) الأمريكية أو (F-٣٥) وهناك سعي للحصول على طائرة مقاتلة من دون طيار تتمتع بالقدرة على التخفي ومزودة بأنظمة تسلح دقيقة، أما من ناحية القدرات البرية إذ تقوم الصين بتطوير آليات

مدرعة شبيهة بنموذج سترايكر (Stryker) الأميركي ويتم تدريب حوالي (١٥%) من حجم الجيش الصيني كقوات نخبة قادرة على نقل المعركة إلى العدو، كما هناك خطط لتطوير طائرات نقل عسكرية للمعدات الأرضية كطائرة (C-١٧) الأمريكية (جلال، ٢٠١٠، ص ٤٠).

وسعت الصين كذلك إلى تطوير صناعاتها فيما يتعلق في الأسطول البحري ، وذلك من خلال صناعة حاملة طائرات وضمها للأسطول البحري احالي ،مما سمح لها بتفوق نوعي إقليمي يتضمن حماية الخطوط البحرية وعمدت كذلك على تصنيع ثماني سفن برمائية جديدة لا يمكن رصدها و تصنيع المزيد من الغواصات النووية المجهزة برؤوس حربية نووية وأخرى بالستية، وإلحاقها بالغواصات الموجودة حاليا من هذا النوع، وبناء المزيد من القواعد ومنشآت بحرية فى مختلف الأماكن البحرية الاستراتيجية، وتحتل الصين العديد من الشركات والمؤسسات العسكرية التى تسخرها للصناعات العسكرية وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة ، بالإضافة لتصدير بعض أنواع الأسلحة وفى هذا السياق نشير على سبيل المثال لا الحصر الشركات العسكرية الصينية التالية: شركة الصين للطاقة النووية والمقاولات (CNECC) وشركة الصين لتكنولوجيا الأليكترونيات (CETC) وشركة دولة الصين لبناء السفن (CSSC) وشركة صناعة الطيران الصينية (AVIC) والمؤسسة الصينية لعلوم الفضاء والصناعة العسكرية (CASIC) والشركة الصينية الدولية لتصدير الأسلحة (ICCEW). (جلال، ٢٠١٠، ص ٤٠).

المطلب الثاني: البعد البشري والعلمي التكنولوجي

اولا : البعد البشري

قوة الصين بدرجة الاولى اثروة البشرية شجعت الدول للهجرة اليها ويبلغ عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة وبسبب تزايد سكانها تقدمت اقتصاديا بشكل ضخم وبناء قوة عسكرية وهذا ما لاحظنا بعض الدول العظمى كألمانيا مثلا سعت لاستغلال الثورة السورية الى جلب قوة كاملة بشرية ، كما نجد اليابان كانت تعطي لكل امرأة مليوناً التي تنجب طفلها الثالث وبذلك نجد ان الصين كانت تمتلك قوة بشرية ضخمة تبلغ نسبة الفئة العمرية لما فوق ١٥ دون الستين ٦٨% من اجمال السكان ومن هم دون الخامسة عشر ٢٦% ومن هم فوق الستين ٦% هذا يوضح لنا ان الصين تملك قوة كاملة كبيرة فمساحة الصين ٧١% العاملون بزراعة ٦٠% وفي صناعة ٤٠% ، قامت الصين بتطوير التعليم والصحة ففي عام ٢٠٠٦ بلغ الانفاق الصحي ٣,٦% من حجم الناتج المحلي وبلغت نسبة الملتحقين للاساسى والجامعي ٧٠% وتمت الصين بالعنصر البشري وزودته بتعليم ورفعت من كفاءته ، وتعليم كان الزاميا للاساسى وبهذا نجد ان الشعب الصيني لديه ثقافة خاصة منذ اقدم العصور (خليفة، ٢٠١٠، ص ٢٣).

ثانياً: البعد العلمي والتكنولوجي

قامت الصين على الاهتمام بتعليم لانه الركيزة الاولى التي بنت عليها قاعدة قوية اقتصادها وقوتها العسكرية وقامت بتطوير علاقتها مع الولايات المتحدة وروسيا وارسلت عدداً من طلبة العلم من اجل نقل تجربتهم ، قامت بوضع استراتيجيات لنهوض الدولة بالعلوم وتعليم وهذه الاستراتيجية تمثلت بنقاط التالية (عبدالمنعم، ٢٠١٢، ص١٩):

١. التمسك بالتعليم لانه مفتاح التنمية .
٢. تعزيز القدرة العلمية وتكنولوجيا لدولة .
٣. بناء اقتصاد قائم على التقدم العلمي وتكنولوجي .
٤. وحسنت الانتاج ورفعت معنويته وقامت برفع التوعية الثقافية والعلمية لشعب الصيني واعطت الاولوية لتعليم مواطنيها ، وجعلت الدستور الصيني حق للجميع وتعليم الاساسي الزامي .

كان يوجد ١٨٠,٠٠٠ روضة اطفال فيها ٢٧ مليون طفل ملتحق فيها ، ونسبة الملتحقين بالتعليم بلابتدائي والثانوي والجامعي ٧٠% ، وقامت بعملية التبادل الثقافي مع الدول الاخرى المتقدمة بالاستفادة منها اوفدت ٤٠٠ الف صيني يدرسون في امريكا وروسيا .

وكانت برامج التبادل الثقافي تقدر ١٨ الف دارس ، وبلغ عدد الجامعات الصينية ٥٠٠ جامعة كل هذا ساعدت على تشجيع الشركات الاجنبية للاستثمار فيها ودخلت الصين عصر التكنولوجيا عام ١٩٨٨ وانشئت مؤسسات وشركات تكنولوجية وكانت ٣٢ منطقة لتنمية الاقتصادية و٥٢ منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة ، وخصصت الصين ٢٣,٦ مليار يون من الموازنة الوطنية للعلوم وتكنولوجيا ، تم انشاء ٥٣ منطقة تكنولوجية وفي عام ٢٠١٠ قامت الصين بتزايد اهتمامها للبحث العلمي اذ بلغ عدد الهيئات البحثية والتنموية ٣٣٠٠ و٣٦٤ مؤسسة ، وقامت بانشاء مراكز تنموية ، وفي ٢٠٠٩ نجد الصين قامت بعلاقات تعاون علمي وتكنولوجي مع ١٥٢ دولة وقامت بتأسيس ٥٦ اتحاداً ، وبلغت القيمة المضافة لصناعة من ٥٦ منطقة وطنية لتنمية التكنولوجيا ١,٥٤ تريلون اي ما يوازي ١٠% من اجمال القيمة المضافة لصناعات الوطنية ، واصبح الصين المرتبة الرابعة المتقوفة علميا ونافست الدول الكبرى في بحوثها العلمية ، وزادت من شركاتها مثل هواوي وزدني تقريبا من ٣٠ الى ٥٠% ، واصبح لصين دورا مهما بصعود للفضاء ، واصبحت قوة ثالثة بعد امريكا وروسيا ونجحت في اطلاق واسترجاع سفينة الفضاء شنتشو بدون رواد عام ٢٠٠٨ ونجحت في اطلاق العديد من الاقمار الصناعية منها قمره تشانغ رقمها ٥١ - رقم ١

اما من الناحية البحرية استطاعت ان تنتج غواصة جياولونج التي تغوص بالماء عن عمق ٣٧٠٠ ، وقامت بتشغيل سكة حديد سريعة بين بكين وبقية المدن ، وقامت بأنشاء مشروع نموذجي لأكبر جيل الانترنت حجما في العالم ، كانت قدرة الصين عالية في احدث تقدم علمي وتكنولوجي وهذا مهد لها الطريق لقيادة العالم(المنوفي، ٢٠٠٦، ص٧١).

الفصل الثاني

دور العامل الاقتصادي في الصعود الصيني ومكانتها في النظام الدولي

يعتبر العامل الاقتصادي عاملا مهم في قوة الصين في النظام العالمي، وهذا العامل جعل من الصين دولة لها مكانتها ولها من الاحلاف في العالم، وعلى الرغم من ان الصين تضع نفسها دائما طرفا محايدا ، الا انها لها كلمتها في بعض الاحين عندما ترى ان قرارات الامم المتحدة تتعارض مع مصالحها. سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال:

المبحث الاول: مقومات الاقتصاد الصيني

المبحث الثاني اثر العامل الاقتصادي في تقدم مكانة الصين في النظام الدولي

المبحث الاول: مقومات الاقتصاد الصيني

ان للاقتصاد الصيني مجموعة من المقومات التي لها الدور الكبير في تعزيز الاقتصاد الخاص بها، وهذه المقومات جاءت كاداه استقلتها الصين لدفع المواطن الصيني ان يكون منتجا ويعزز التنمية في الصين، والهدف هو الصعود في الصين الى مستوى متقدم عالميا سواء اقتصادي او سياسي.

سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: لمحة عن التطور الاقتصادي الصيني

المطلب الثاني: مستقبل الصعود الصيني

المطلب الاول: لمحة عن التطور الاقتصادي الصيني

أنجزت الصين بناء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عظيما على كافة الأصعدة، عبر مراحل متعاقبة وسياسات تتلاءم كل منها مع المرحلة التي تم تطبيقها فيها. وقد شهد عهد الزعيم الصيني الأشهر ماو تسي تونغ الذي قاد تأسيس الدولة الاشتراكية وأعطاهها طابعها الصيني المتميز، تركيزا كبيرا على بناء الصناعات الثقيلة ومجمل القواعد الاقتصادية والسياسية للاستقلال الوطني والاعتماد على الذات وعلى بناء الإنسان الصيني عبر نظم جيدة للصحة والتعليم والبحث العلمي. كما ضمن الحماية وقدرة الردع لبلاده بدخول النادي النووي في منتصف ستينيات القرن الماضي. ولم يستنزف بلاده في سباق تسلح مكلف بل اكتفى بما هو ضروري لردع وتدمير كل من يفكر في العدوان على بلاده. واعتمد على سياسة الإحلال محل الواردات لرفع مستوى الاكتفاء الذاتي لبلاده بتطبيق هو الأكثر ذكاء وكفاءة من غالبية الدول التي طبقتها، حيث قامت الصين بسلسلة متكاملة من الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية للآلات والمعدات والسلع الوسيطة، خلافا لما تم في غالبية الدول النامية من الإحلال محل الواردات في مجال السلع الاستهلاكية مع الاستمرار في الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات والتقنيات الأجنبية. ولذلك أفضى النموذج الصيني إلى بناء قاعدة صلبة للاستقلال الاقتصادي حتى لدى الانفتاح على الاقتصاد العالمي بشكل واسع النطاق، بينما عانت غالبية الدول النامية التي طبقت تلك الاستراتيجية بشكل قاصر من تزايد عجز موازينها الخارجية واستمرار تبعية جهازها الإنتاجي للغرب المتحكم في مدها بالآلات والتقنيات الإنتاجية. (ناي، ٢٠٠٣)

ورغم الدمار الهائل الذي تعرض له الاقتصاد الصيني خلال الحرب الوطنية العظمى ضد الفاشية اليابانية، وخلال الحرب الأهلية الطويلة، فإن جمهورية الصين الشعبية استطاعت منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ وبالاغتماد على ذاتها أن تحقق إنجازاتها الاقتصادية الجبارة بعقول وسواعد ومدخرات أبنائها. ورغم أنها تلقت دعما سوفيتيا مؤثرا في البداية، فإن هذا الدعم لم يستمر سوى لمدة قصيرة انتهت بانفجار الخلافات بين الزعيم الصيني التاريخي ماو تسي تونغ والزعيم السوفيتي نيكيتا خورتنشوف عام ١٩٥٦، مما جعل الصين تعتمد على ذاتها كليا.

الاقتصاد الصيني، الذي بدأ من نقطة الصفر على ضوء الدمار الذي تعرض له في النضال ضد الفاشية اليابانية وفي الحرب الأهلية، سجل معدلات نمو قوية حتى منتصف ستينيات القرن الماضي. وحتى في الفترة التالية من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٠، فإن الصين واصلت تحقيق معدلات نمو جيدة رغم كل ما مر بها من أزمات في تلك الفترة وبالذات أثناء الثورة الثقافية التي شهدت سياسات متشددة وتوترات وإقصاءات حتى داخل الحزب الشيوعي نفسه. وبلغ متوسط معدل

النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي للصين نحو ٤ر٦% سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٠، مقارنة بمعدلات نمو سنوية بلغت نحو ٧ر٢% للولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٧ر٣% للدول المرتفعة الدخل، ونحو ٤ر٥% للاقتصادات المنخفضة الدخل، ونحو ١ر٦% للاقتصادات المتوسطة الدخل خلال نفس الفترة. (البنك الدولي، ١٩٩٠)

وتمكنت الصين في عهد الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ ومن خلفوه، من توسيع انفتاحها على الاقتصاد العالمي لأقصى حد، واستطاعت من خلال معدلات ادخار واستثمار بالغة الارتفاع أن تطور ناتجها وصادراتها اعتمادا على الطلب الخارجي والداخلي وعلى القبول بمعدلات ربح معتدلة كآلية لدعم القدرة التنافسية، وعلى تخفيض سعر العملة الصينية لدعم الصادرات مع وجود إنتاج هائل قابل للتصدير، وأيضا لزيادة جاذبية السوق الصينية للاستثمارات والسياحة الأجنبية. واستطاعت الصين جذب استثمارات أجنبية كبيرة وبخاصة في الصناعات العالية التقنية مع السيطرة على الحلقة التكنولوجية لكل من يرغب في دخول السوق الصينية الكبيرة. لكنها ظلت معتمدة على ذاتها بالأساس وعلى البحث والتطوير العلميين وتحديث الاقتصاد والمجتمع بالاعتماد على الذات وعلى شركات الدولة الصينية مع تشديد إجراءات المراقبة لقيادات القطاع العام الصيني لمنع ومكافحة الفساد. وكان الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ واضحا في توجهه بأن الصين "يجب أن تحصل على تكنولوجيا وأجهزة جديدة من البلدان الأخرى وتوسع من وارداتها وصادراتها"، مع استمرار المؤسسات العلمية الصينية في تعزيز "أعمال البحث العلمي التي تجريها المؤسسات وهذه وسيلة كبيرة الأهمية لتنمية الصناعة بإحراز نتائج أعظم وأسرع وأفضل وأكثر اقتصادا" معتبرا أن "تطوير العلوم والتكنولوجيا هو المفتاح لتحقيق التحديث"، مؤكدا على أهمية تحقيق ثنائية الاندماج في الاقتصاد العالمي والاعتماد على الذات لبناء نموذج التنمية الصينية (بينغ، ١٩٨٥، ص ٥٤-٦٥).

ونظرا لأن الصين لم توقع نفسها في أزمة مديونية خارجية، فإنها استطاعت التمسك بالدور القيادي للقطاع العام أو شركات الدولة في الاقتصاد عموما وبخاصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية. ولم تخضع للابتزاز الغربي وابتزاز مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا الشأن، وهو ما مكنها من الحفاظ على نموذجها الاشتراكي حتى الآن. ويعود الفضل في ذلك لمنطق الاعتماد على الذات الذي تم تأسيسه منذ عهد الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، واستمر التمسك به وتطويره في عهود كل من خلفوه.

يتميز الاقتصاد الصيني أيضا بأنه لم ينم بالتطفل على اقتصادات أقل تطورا، بل بالمنافسة مع اقتصادات أكثر تطورا تمكن من تجاوزها الواحد تلو الآخر. ورغم الطبيعة الخاصة للنمو الاقتصادي الصيني القائم على الاعتماد على الذات، وعلى تبادل المنافع، وعلى التفوق في المنافسة على ضوء فروق أسعار الخامات وخدمات العمل، وعلى القبول بمعدلات ربح معتدلة كرافعة رئيسية للتفوق في المنافسة، فإن الصين ستكون مضطرة لأسباب اقتصادية بحتة، بغض النظر عن الدوافع الأيديولوجية، للتركيز على توسيع السوق الداخلية بإجراءات أكثر تشددا لتحقيق العدالة

الاجتماعية حتى تتمكن من الاستمرار في تحقيق معدلات نمو معتدلة في السنوات القادمة بالاعتماد بصورة أساسية على السوق الداخلية وليس على المزيد من تمدد التسويق الخارجي، في ظل ظهور قوى اقتصادية ناهضة تخوض تجارب اقتصادية مماثلة لتجربة الصين في الاندماج الواسع النطاق في الاقتصاد العالمي قبل ما يقرب من أربعين عاما.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين دخلت أسواق البلدان الأخرى بصورة سلمية تعاونية، اعتمادا على قدرتها التنافسية وليس على القوة أو الاحتلال والهيمنة كما فعلت الإمبراطوريات الغربية. وسجل الاقتصاد الصيني منذ عام ١٩٨٠ نموا هائلا تجاوز ١٠% سنويا في المتوسط على مدار أكثر من ثلاثة عقود وبالتحديد ٣٤ عاما وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, World Economic Outlook, Several Issues). وتراجع المعدل ليتراوح بين ٦% و ٧% بعد عام ٢٠١٤ بعد أن حقق الاقتصاد الصيني النهوض الشامل في كافة المجالات. وتقدمت الصين لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم وفقا للنتائج المقدر بالدولار الأمريكي وفقا لسعر الصرف، ولتصبح أكبر اقتصاد في العالم وفقا للنتائج المقدر بالدولار الأمريكي وفقا لتبادل القوى الشرائية بين الدولار الأمريكي واليوان، فضلا عن كونها أكبر دولة مصدرة للسلع العادية والعالية التقنية منذ ١٢ عاما. (هان، ٢٠١٦)

ومنذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية عام ٢٠٠٨ وحتى الآن، قام الاقتصاد الصيني وما زال يقوم بدور القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي للخروج من الأزمة استنادا على الفوائض التجارية الهائلة التي راكمتها الصين على مدار ربع قرن والتي تجاوزت حاليا ٤٣ تريليونات دولار أمريكي، والتي انطلقت منها الصين في تغذية الاقتصاد العالمي باستثمارات عملاقة خارج الصين.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الصين قد بلغ ٦٧% في عام ٢٠١٦، مقارنة بنحو ١٦% للولايات المتحدة الأمريكية. ومن المقدر له أن يبلغ ٦٦% في عام ٢٠١٧، مقارنة بنحو ٢٣% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠١٨ من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو ٦٢% في الصين مقارنة بنحو ٢٥% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠٢٢ من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو ٥٧% في الصين، مقارنة بنحو ١٧% في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يؤكد على أن الاقتصاد الصيني سيعزز مكانته على عرش الاقتصاد العالمي في ظل استقرار مالي ومعدلات تضخم تقل عن ٣%، وسيستمر على هذا النحو في المدى المنظور وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. وأيضا في ظل استمرار فائض ميزان الحساب الجاري الصيني الذي سيظل يتراوح بين ٢%، ١% من الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام ٢٠٢٢ مما يؤكد على متانة الاقتصاد الصيني وتفوقه في علاقاته الدولية، مقارنة بعجز أمريكي هائل يتزايد حجمه ويدور حول مستوى ٣% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كل تلك البيانات تؤكد على أن اقتصاد الصين سيوسع الفجوة الحقيقية التي

تفصله كإقتصاد المقدمة عالميا عن إقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وهما أهم منافسين له، إلى أن تتمكن الهند من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو لتصبح هي المنافس الرئيسي للصين على عرش الإقتصاد العالمي في منتصف هذا القرن.

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين طبقا لتعديل القوى الشرائية نحو ١٩٥٢٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥، مقارنة بنحو ١٧٩٤٧ مليار دولار أمريكي للولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه، أي بفارق ١٥٧٥ مليار دولار أمريكي لصالح الصين. أما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بالدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف السائد الذي لا يعكس توازن القدرات الشرائية للعملات فيبلغ نحو ١٠٨٦٦ مليار دولار للصين، مقارنة بنحو ١٧٩٤٧ مليار دولار للولايات المتحدة عام ٢٠١٥. (World Bank, ٢٠١٦)

وبلغ الناتج القومي الإجمالي للصين (الناتج القومي= الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه عوائد عناصر الإنتاج المحلية من قوة العمل ورأس المال التي تعمل في الخارج، ومطروحا منه عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية التي تعمل في داخل البلد) وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (٢٠١٧) وطبقا لتعديل القوى الشرائية نحو ١٩٦٣١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، بزيادة قيمتها ١١٣٥ مليار دولار عن نظيره الأمريكي الذي بلغ ١٨٤٩٦ مليار دولار في العام نفسه. أما الناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار وفقا لسعر الصرف السائد فقد بلغ نحو ١٠٨٣٨ مليار دولار للصين، ونحو ١٧٩٩٤ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تحولت الصين إلى أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن. وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية الصينية نحو ٢٤ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٤، مقارنة بصادرات سلعية أمريكية قيمتها نحو ١٥ تريليون دولار في العام نفسه. ووفقا لقاعدة بيانات تقرير مؤشرات التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي، بلغت قيمة الصادرات الصينية العالية التقنية في عام ٢٠١٤ نحو ٥٥٨٦ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٥٥٦ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية. أما الواردات الصينية فقد بلغت قيمتها نحو ١٥٩٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ وفقا لبيانات الشركاء التجاريين للصين، وبلغ الفائض التجاري الصيني وفقا لتلك البيانات نحو ٨١٠ مليارات دولار أمريكي. أما البيانات الصينية نفسها فتشير إلى أن قيمة الواردات الصينية من الخارج قد بلغت نحو ١٩٦٣ مليار دولار أمريكي في العام المذكور، مقابل صادرات قيمتها ٢٣٤٣ مليار دولار في العام نفسه. وبلغ الفائض التجاري الصيني وفقا لتلك البيانات نحو ٣٨٠ مليار دولار). وهذا الفائض التجاري الصيني هو الأعلى في العالم بلا منازع سواء أخذنا بالبيانات الصينية أو ببيانات شركائها التجاريين. (Direction, ٢٠١٥)

وفي ظل كل تلك المعطيات طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرته العالمية "الحزام والطريق" كإعلان للنوايا الصينية بشأن إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية باستلهاهم القيمة الرمزية لطريق الحرير القديم الذي نهض التعاون بين دوله على أسس العدالة والتكافؤ والتعايش السلمي، وهي مبادرة تستحق التحويل إلى قوة مادية في الواقع عبر تكوين منظمة دولية للدول المؤمنة بها ومؤسسة مالية دولية لتعزيزها، ووضع نظام متكامل للتعاملات التفضيلية بين دولها، وتسوية التزاماتها المالية الدولية بعملائها المحلية دون اللجوء للدولار الأمريكي أو اليورو أو غيرها من العملات الحرة، وهو ما سيشكل في النهاية نموذجا يطبع العلاقات الاقتصادية الدولية بطابعه بقدر توسعه وزيادة عدد وقوة الدول المنضمة إليه.

مكافحة الفقر في الصين.. الإنجاز الأعظم عالميا

حققت الصين الإنجاز الأعظم عالميا في مكافحة الفقر. ورغم سوء توزيع الدخل في الصين بين المناطق الحضرية والريفية، وبين شرق البلاد الذي يعد مركزها الصناعي والمالي والتجاري وباقي الدولة، فإن النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه جعل كتلا ضخمة من السكان تخرج من ربقة الفقر المدقع والفقر العام، حتى في ظل سوء توزيع الدخل لأن الجميع ارتفعت دخولهم بمعدلات سريعة. وقد تمكنت الصين من تقليص عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد يوميا من ٦٣٤ مليون نسمة يعادلون نحو ٦٣٪ من عدد السكان عام ١٩٨١، إلى ٢١٢ مليون نسمة يعادلون نحو ١٦٪ من عدد السكان في عام ٢٠٠١. ورغم تغير خط الفقر المدقع دوليا من أقل من دولار واحد في اليوم للشخص إلى ١٫٩ دولار في اليوم حاليا، فإن عدد الصينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الجديد انخفض في عام ٢٠١٣ إلى ٢٪ فقط من عدد سكان الصين، وهو ما يعادل نحو ٧٢ مليون نسمة. أما الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا في الصين فقد انخفضت أعدادهم من ٨٧٦ مليون نسمة في عام ١٩٨١ إلى ٥٩٤ مليوناً في عام ٢٠٠١. (World Bank ٢٠٠٥, p. ٦٧)

. ورغم تغير خط الفقر العام من أقل من دولارين للفرد يوميا إلى ٣٫١ دولارات للفرد يوميا في الوقت الحالي فإن عدد سكان الصين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الجديد أي بأقل من ٣٫١ دولار للفرد يوميا قد بلغ في عام ٢٠١٣ نحو ١١٪ من سكان الصين وهذه النسبة تعادل نحو ١٥٠ مليون نسمة في العام المذكور. (World Bank، ٢٠٠٥)

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن أفقر ١٠٪ من سكان الصين حصلوا على ١٨٪ من إجمالي الدخل في الصين، مقارنة بنحو ١٩٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٤٪ في اليابان، ونحو ٤٪ في مصر، ونحو ٣٫٤٪ في جمهورية التشيك مع اختلاف السنوات التي تم فيها المسح. وحصل أفقر ٢٠٪ من السكان على ٥٪ من الدخل في الصين، مقارنة بنحو ٤٫٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٦٫١٪ في اليابان، ونحو ٩٫٢٪ في مصر، ونحو ١٠٫٢٪

في جمهورية التشيك. أما أغنى ١٠% من السكان فقد حصلوا على ٣٢% من الدخل في الصين، مقارنة بنحو ٢٩.٩% في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٢١.٧% في اليابان، ونحو ٢٦.٦% في مصر، ونحو ٢٢.٧% في جمهورية التشيك. (World Bank, ٢٠١٢, p. ٧٤-٧٦).

بالنظر إلى البيانات المذكورة سابقا، فإن توزيع الدخل في الصين يعتبر أسوأ من أعتى الدول الرأسمالية ومن الدول النامية والمتحولة لاقتصاد السوق. وقد حققت الدول الرأسمالية الكبرى توزيعا أفضل للدخل من الصين بسبب نظم الأجور والحد الأدنى لها في تلك البلدان والذي يضمن للعمال الفقراء حصة أعلى من دخل بلادهم، وأيضا بسبب النظام الضريبي الشامل الذي يعيد توزيع الدخل، وكذلك بسبب وجود نظم فعالة للتحويلات الاجتماعية لدعم العاطلين والعجزة في تلك البلدان. لكن الصين تمكنت رغم ذلك من تحقيق الإنجاز العالمي الأكبر في مكافحة الفقر بسبب النمو السريع وزيادة دخل الجميع. ورغم ذلك تبقى الصين في حاجة لمراجعة آليات توزيع الدخل لتعميق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات في الدخل إذا أرادت الحفاظ على نموذجها الاشتراكي.

وقد سمحت الصين في إطار انفتاحها الاقتصادي على العالم منذ بداية ثمانينات القرن العشرين وحتى الآن، بوجود قوى للرأسمالية العالمية عبر الاستثمارات الأجنبية في الصين، وبنمو الرأسمالية المحلية الصينية بشكل سريع وواسع النطاق مما أثار ويثير الكثير من الجدل بشأن استمرار تطور النموذج الاشتراكي الصيني أو تحوله إلى نموذج آخر. وحتى تحافظ الصين على نموذجها الاشتراكي وتمنع تحوله إلى رأسمالية بيروقراطية فاسدة أو رأسمالية خاصة كليا، فإنه عليها أن تستمر في إجراءاتها الصارمة لمكافحة الفساد في إدارة المال العام، وأن تشدد إجراءات المراقبة على إدارته والتصرف فيه من خلال أجهزة مراقبة مستقلة كليا عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ولديها سلطة تحويل قضايا الفساد إلى القضاء بصورة مباشرة، وأن تبعد مكافحة الفساد عن أي اعتبارات سياسية أو تصفية حسابات لتكون نزيهة فعليا ومدعومة اجتماعيا. كما أنه يتوجب عليها اتخاذ الإجراءات وتطوير المنظومة القانونية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الواسعة فعليا بين الطبقات من خلال نظم الأجور والضرائب والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن نظام التشغيل الذي يمكن البشر من كسب عيشهم بكرامة ومن المشاركة الاقتصادية بصورة فعالة. كما أنه من المهم أن تعمل على تعميق الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج بكل الأشكال لتظل تطبع الاقتصاد الصيني بطابعها. كما أنه من المهم العمل على تنشيط ورعاية المشروعات الصغيرة والتعاونية التي يعمل بها أصحابها وأسرها كرافد رئيسي للاقتصاد ونموه يقوم أساسا على الملكية الاجتماعية لرأس المال وعلى ازدواج الملكية والعمل معا، بالذات في المشروعات العائلية التي تعتبر نمودجا أرقى وأكثر حداثة من نمط المشاعية أو الشيوعية البدائية (محمد، ٢٠١٦)

المطلب الثاني: مستقبل الصعود الصيني

عند الإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر ١٩٤٩ تسلمت الحكومة الصينية أو الحزب الشيوعي الصيني اقتصاداً مهترئاً، ومتأكلاً ومنهكاً يحتل المقاعد الأخيرة عالمياً. فعلى سبيل المثال كان نصيب الفرد من الدخل القومي آنذاك لا يتعدى ٦٦ ايوان صيني أو ما يعادل ٤٤ دولار أميركي (بينما كان نصيب الفرد الأميركي من الدخل وقتها حوالي ١٥١٠ دولارات). والسبب الرئيسي لهذا التخلف الاقتصادي كان كمية الاضطرابات الداخلية والحروب والغزوات الأجنبية التي عانت منها الصين كثيراً (محمد، ٢٠١٦).

فعلى مدى ١٠٠ عام (من ١٨٤٠ إلى ١٩٤٥) مرت الصين باثنتي عشر حرباً و ثورة كبيرة فيما عرف بحروب الأفيون الأولى والثانية والحرب الفرنسية والحرب اليابانية والحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الحروب الداخلية (مثل حركة مملكة تايبينج السماوية وحركة بيهتوان وحرب أمراء الشمال وحرب السهول الوسطى .. الخ).

فكيف يحتل الاقتصاد الصيني الآن المرتبة الثانية من حيث حجم الناتج المحلي بعد الاقتصاد الأميركي وكيف ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى حوالي ثمانية آلاف دولار العام الماضي (٢٠١٥). والإجابة في الحقيقة تكمن في اتباع نموذج اقتصادي ملائم تمكنت من خلاله الحكومة الصينية من تحويل مشكلة الكم السكاني الهائل إلى ميزة تنافسية واقتصادية. هذا النموذج هو الذي أسسه الاقتصادي البريطاني الشهير «سير آرثر لويس» في مقالته عن «التنمية الاقتصادية باستخدام العرض غير المحدود للعمالة» التي نشرها في عام ١٩٥٤ ونال على إثرها جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٩. (الحم، ٢٠١٠).

ونموذج لويس يفترض أن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين أحدهما تقليدي ومتخلف (عادة القطاع الزراعي) حيث إنتاجية العامل سالبة أو صفر والأجر يتحدد اجتماعياً بغض النظر عن الإنتاجية والقطاع الآخر أكثر حداثة (عادة القطاع الصناعي) وإنتاجية العامل فيه موجبة وأجره يتحدد بإنتاجيته. ويسهب لويس في شرح الأسباب التي تؤدي إلى تخلف القطاع التقليدي ولكن أهمها هو التكدس السكاني وعلاقات العائلات الممتدة التي تجعل العشرات من أفراد العائلة الواحدة يعملون في حقل واحد صغير بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة لهم أم لا.

وتبدأ التنمية في هذا النموذج حين يتم نقل العمال من القطاع التقليدي (الزراعي) إلى القطاع الحديث (الصناعي) بعد تدريب بسيط مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاعين (التقليدي لتخفيف التكدس والتخلص من البطالة المقنعة و)الحديث) لزيادة إنتاجية العمال .. وطبعاً يشترط لويس أن يكون هناك طلب على المنتجات التي ينتجها القطاع الحديث حتى يستمر توظيف العمال وزيادة الإنتاجية ومن ثم الربحية التي يعاد استثمارها في القطاع نفسه إلى أن تحدث التنمية ويكون هناك تساو أو توازن بين الأجر في كلا القطاعين.

نفذت الصين هذا النموذج بحذافيره وتم نقل أكثر من ٣٥٠ مليون عامل من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي الحديث الذي تم إنشاؤه في المدن الساحلية وتم جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع وسعت الشركات العالمية إلى الاستفادة من أجور العمالة المنخفضة في الصين ونقلت الكثير من مصانعها إلى هناك لتنتج ثم تصدر منتجاتها إلى العالم الخارجي حتى أصبحت الصين مصنع العالم والمصدر الأكبر خلال الثلاثين عاماً الأخيرة. (محمد، ٢٠١٣)

ومن نتائج هذه التنمية السريعة أن الصين استطاعت أن تخرج بأكثر من ٦٦٠ مليون مواطن من تحت خط الفقر العالمي وأصبحت الصين الآن هذه القوة الاقتصادية الهائلة التي إذا أصيبت بنوبة برد عطست كل بلاد العالم المتعاملة معها. ولكن في خلال الخمس سنوات الأخيرة بدأت معدلات النمو في الصين (التي كانت وصلت إلى ١٧ و ١٨ في المائة) في الانخفاض ووصلت العام الماضي إلى ٧% فقط ولا أعتقد أنها ستصعد إلى معدلاتها العالية مرة أخرى إذ بدأت موجة الانحسار. ماهي الأسباب التي أدت إلى هذا التناقص؟ ولماذا لن ترى الصين المعدلات العالية وغير المسبوقة من الآن فصاعداً؟

خامساً: معدلات التضخم والبطالة والفقر والمديونية في الصين لآخر ١٠ سنوات.

لا شك أن العالم قد اهتم في السنوات الأخيرة بما أحدثته الصين من قفزة ليست اقتصادية أو تنموية فقط، بل أيضاً قفزة حضارية كبيرة. ولم تكن تلك القفزة الحضارية لصالح الصين وللدولة الصينية فقط، ولكن أيضاً لصالح البشرية جميعها، فلا ينكر أحد أن الأرقام التي حققتها الصين، والتي انعكست على الاقتصاد الصيني وعلى المواطن الصيني بشكل عام، كانت معدلات لم تستطع أي دولة من دول العالم في العصر الحديث أن تحدثها

أداء اقتصادي متميز:

ولا ادل على ذلك من أن معدلات النمو في الصين - والتي تعتبر أحد الدلالات الاقتصادية الهامة في التعرف على المستوى والأداء الإقتصادي لأي دولة أو مجتمع في العالم - بلغت قرابة الـ ٩% سنوياً قرابة أربعين عاماً، بل وحتى عندما انخفضت معدلات النمو حالياً قاربت على ٦.٥% في السنوات الأخيرة، وهي نسبة أعلى بكثير من معدلات النمو التي تحققتها أعتى الدول الرأسمالية في العالم، (علماً بأن حجم الاقتصاد الصيني هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وإذا حسب بتبادل القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل الدولار يكون هو رقم واحد في العالم). (الحمد، ٢٠١١)

حيث لم تحقق الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلا قرابة ١.٧، ١.٦% على الترتيب في السنوات الأخيرة، وذلك طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي IMF outlook ، حتى في التوقعات للسنوات القادمة فمن المتوقع وطبقاً لنفس المصدر السابق أن يكون معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي للصين يبلغ نحو ٥.٧% خلال عام ٢٠٢٢، بينما يكون هذا المعدل في حدود ١.٧%، ١.٥% خلال نفس العام لكل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

أما إذا نظرنا إلى معدلات التضخم، وهي إحدى الأدوات الاقتصادية الهامة التي تستخدم للتعرف على الإداء الإقتصادي، وخاصة أنها تؤثر بشكل كبير على جانبي الاستهلاك، فنجد أنها متقاربة لمعدلات التضخم في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو حيث تلعب النسبة في حدود ٢% في السنوات الأخيرة، وأيضاً هي نفس النسبة لكل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، بينما من المتوقع في السنوات القادمة وبالأخص على حدود عام ٢٠٢٢ أن تزيد معدلات التضخم في الصين لتصل إلى حدود ٣% ، بينما تظل كما هي في حدود ٢% في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو في عام ٢٠٢٢ ، وذلك طبقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي (عبد العزيز ، ٢٠٠١) .

ومؤشرات اجتماعية متميزة :

أما على المستوى الاجتماعي، والقياسات التي تستخدم في ذلك هي الفقر، ومعامل جيني والذي يقيس عدالة توزيع الدخل القومي .بالنسبة إلى نسبة الفقر في الصين فلاشك أن الصين قطعت معدلات جبارة، بل نستطيع أن نقول أنها أحدثت قفزة هائلة في مقاومة الفقر والحد من الفقر في الصين بشكل عام، سواء على المستوى الحضري أو الريفي، حيث بلغت نسبة الفقر خلال عام ٢٠١٧ نحو ٣.١% بعد أن كانت ٩% في عام ٢٠٠٠ ونحو ١٨% في عام ١٩٩٠ ، وقد أشار البنك الدولي إلى ان قرابة ٧٠% من الفقراء اللذين تخطوا حد الفقر على مستوى العالم كانوا في الصين، وقد تم انتشال نحو ١٣ مليون فقير في الصين خلال عام ٢٠١٧ فقط، كذلك نحو ٠.٣% من سكان الصين يحصلون على ١.٩ دولار يومياً، ونحو ٢.١% يحصلون على ٣ دولار يومياً طبقاً لبيانات WBI ، الأمر الذي يشير إلى القفزة الكبيرة التي قفزتها الصين في حل مشكلة الفقر، علماً بان ٤٢% من السكان يقطنون المناطق الريفية في الصين التي يتهمها البعض أنها لا تهتم بالسكان في المناطق الريفية، علماً بان نسبة الفقر في الريف الصيني بلغت ٧.٢% في عام ٢٠١٤ كما ذكر في WBI ، والآن يتم تقديرها بنحو ٤% فقط في الريف الصيني خلال ذلك العام، علماً بأن فقراء الصين لهم الحق في الحصول على المساعدات الحكومية، المتمثلة في الاعانات والتدريب على العمل والقروض المخفضة وتوفير فرص العمل في مشاريع البنى التحتية الريفية الممولة من الحكومة، وبالنسبة لمعامل جيني والذي يعكس عدالة توزيع الدخل القومي فتشير بيانات البنك الدولي أنه قد بلغ في الصين قرابة ٠.٤٢ ولكن كان هذا خلال عام ٢٠١٢ ، وبالنظر إلى ذلك المعامل في منطقة اليورو بلغ ٠.٣١ في عام ٢٠١٦ وبلغ نحو ٠.٤١ في الولايات المتحدة في عام

٢٠١٦، الامر الذي يشير إلى أنه مع الحد من ظاهرة الفقر في الصين فإنه من الأرجح أن يكون هذا المعامل Gini Index قد انخفض إلى ما يقرب من ٠.٣٨ في عام ٢٠١٦. (جلال، ٢٠١٣)

وعلى الرغم من كل تلك المعلومات الواضحة والتي تشير إلى قفزات الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الصين، إلا انه يوجد من يشككون في تلك التجربة الفريدة من نوعها، ويهتمون الصين بأنها قد أحدثت تلك الطفرة على حساب فقرائها، فكيف يكون ذلك وأحد أهم معالم تلك التجربة، وباعتراف المنظمات الرأسمالية الدولية تتحدث عن التحسن والتطور الكبير الذي حدث لتلك الدولة سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي.

وتشير الدراسات إلى أن الوضع في الصين قد وصل إلى ما وصل إليه من خلال البغي على الفقراء الصينيين وعلى الريف الصيني بشكل أساسي، وأنها قد أحدثت نهضتها على حساب إفقار الفقراء الصينيين، ولصالح الطبقة الرأسمالية الكبيرة التي تتفاهم في الصين، وأن معدلات ومؤشرات التنمية الاقتصادية او الاجتماعية لا تصب لصالح الفقراء الصينيين بشكل أساسي. هذا بالإضافة إلى أن الصين تعد نفسها في الفترة القادمة لتكون دولة إمبريالية استعمارية، وأنها تتبنى نظام السوق الرأسمالي والذي يستهدف الهيمنة على الدول الفقيرة في افريقيا بشكل اساسي، وأنها أبعد ما تكون عن التنمية الحقيقية المعتمدة على الذات، وأنها تستهدف الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية في افريقيا على وجهه الخصوص من أجل تصريف فوائدها المالية الكبيرة، وأيضا الهيمنة على افريقيا من خلال الحصول على المواد الخام من تلك القارة الغنية بالمواد الخام، وكذلك السيطرة عليها من خلال إغراقها في الديون، الأمر الذي دفعني لضرورة الرد على تلك الورقة من الناحية الاقتصادية، حيث لن اتطرق إلى أمور سياسية او فلسفية في فهم تصيين الماركسية او الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. (عبد العزيز، ٢٠٠١).

السوق الاشتراكي: قبل كل شيء لابد من التعرف على معنى السوق الإشتراكي الذي تتباه الصين في مصطلحاتها الاقتصادية والذي ظهر بداية من عام ١٩٩٢، والذي تشير إليه الورقة المذكورة بشكل غير مباشر بأنه سوق مثله مثل السوق الرأسمالي، الذي ينمو في الدول الرأسمالية والذي يستخدم لإفقار الشعوب ونهب ثرواتها.

السوق الإشتراكي (Socialist Market Economy (SME هو نظام إقتصادي ونموذج للتنمية الاقتصادية مطبق في الصين. يعتمد هذا النظام على الهيمنة او السيطرة للملكية العامة او المشاريع والشركات المملوكة للدولة حيث تدار بأدوات اقتصاديات السوق. وقد استخدم هذا المصطلح أولا خلال المؤتمر الرابع عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ١٩٩٢ لوصف اهداف الإصلاح الإقتصادي في الصين.

وهنا يطرح التساؤل ما معنى حيث يدار بأدوات اقتصاديات السوق أى بمعنى أن تكون الكفاءة والإنتاجية هما المعياران الأساسيان اللذان يترتب عليهما إدارة المؤسسة الاقتصادية أو الشركة الإنتاجية أو المشروع. (أهن، ٢٠٠٢)

ومع الأخذ في الاعتبار ان الملكية في الأساس هي ملكية الدولة او الملكية العامة، فهو يختلف عن السوق الرأسمالى الذى تكون الملكية الخاصة أساس الملكية، ومن هنا يتم طرح تساؤل : هل النموذج الإشتراكي في إدارة السوق لا يجب ان يدير السوق بشكل به كفاءة وإنتاجية مرتفعة لعناصر الإنتاج المختلفة ؟ حتى يتسنى للمشروع او الشركة او القطاع الإنتاجي ان يستمر في العملية الإنتاجية بشكل لائق وبشكل منتظم، ولا يتكبد خسائر مالية او بشرية (انخفاض فى المهارات البشرية في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة) بحيث يستطيع الاستمرار في العملية الإنتاجية ويتسم

بالاستدامة والفعالية الاقتصادية.

أشارت الدراسات إلى الوقوف أمام الحالة المعيشية للشعب الصينى، وقد وقفت امام الانخفاض الشديد في مستوى أجور العامل الصينى، حيث أشارت إلى عدم وجود حد أدنى للأجور في الصين، ولكنها في نفس الفقرة تشير إلى أنه كان هناك حد أدنى للأجور في بعض المقاطعات ولكن لم يذكر نسبة تلك المقاطعات التي بها حد ادنى للأجور، ثم جاء في فقرة أخرى وبالأخص في الجزء الخاص بكيفية مواجهه الصين للأزمة المالية العالمية ، وأشار إلى وجود حد أدنى للأجور، حيث أشار إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجور في الصين إلى ١١٩٦ يوان شهرياً عام ٢٠٠٩ ثم إلى ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ يوان في السنوات التالية، لمواجهه الأزمة وخلق طلب فعال على السلع والخدمات، الأمر الذى يشير إلى تناقض كبير في تلك النقطة، وحقيقة الأمر أنه لا يوجد حد ادنى للأجور موحد على مستوى الصين، ولكن هذا لا يعني عدم وجود حد أدنى كما ذكرت الورقة ، ولكن هذا الحد الأدنى يختلف من مقاطعة إلى مقاطعة، حيث تكون مقاطعة شنغهاي هي أعلى مقاطعة بها حد ادنى للأجور في الصين هذا من ناحية، من ناحية أخرى تشير الإحصائيات إلى ارتفاع هذا الحد الأدنى للأجور كمتوسط عام في الصين من ٨٤٠ يوان شهرياً في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٢٠ يوان شهرياً في ٢٠١٨ ، طبقاً لما ورد في موقع Trading Economics ، أي أن معدل الزيادة في غضون عشرة سنوات بلغ ١٨٨% (مظلوم، ٢٠٠٦).

وقد اشارت الدراسة في نفس الفقرة إلى أن العامل الصينى لا يتمتع بأى أمان وظيفى، مع أن الوظيفة هي التي تكفل لهم تعليم أبنائهم والاشتراك في التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى، وأشارت إلى أن نهضة الصين تحققت على حساب مستوى معيشى بالغ الانخفاض للعمال في المدينة، وأن نسبة البطالة في المدينة تتراوح بين ٨ و ١٠% وهذا الامر جعل كاتب الورقة يشكك في نسبة ٩٧% التي تشير إلى أن سكان المدينة يتمتعون بالتأمينات الاجتماعية ، أي يعملون، فإذا تم التدقيق في البيانات سيكتشف أن نسبة البطالة في المدينة تبلغ نحو ٣.٩% في عام ٢٠١٧ الامر الذى

يقال أن ٩٧% من الصينيين يتمتعون بالتأمينات الاجتماعية ، وأنه نظراً لان نسبة البطالة في المدينة منخفضة للغاية وان نسبة البطالة على المستوى القومى أيضا منخفضة للغاية ، حيث بلغت طبقاً لبيانات WBI نحو ١.٣% خلال عام ٢٠١٧ الامر الذى يشير إلى انخفاض نسبة البطالة في الريف الصينى بشكل اقل من ١.٣% (الانبارى، ٢٠٠٧).

الريف الصينى: اما عن الأوضاع في الريف الصينى فقد أشار الباحث إلى أن متوسط الدخل في المدينة إلى متوسط الدخل في الريف يبلغ ١ : ٣.٢ ، وانه لا يتمتع بخدمة التأمين الإجتماعى في الريف إلا حوالي ٣% ، وأن سكان الريف يتمتعون بضمان إجتماعى محدود للغاية ، يغطى خمس احتياجات أساسية فقط. ومن الواضح أن الباحث قد أعتمد على بيانات قديمة، حيث أعتمد في الحصول على تلك البيانات من كتاب (١٨ مشكلة تواجه الصين) وخاصة فصل "كيف تتغلب الصين على المشاكل الزراعية الثلاث" وهو صادر في ٢٠١٣ وأرقامه تعود إلى أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ وهى بيانات قديمة نوعاً ما، فلم يراع الباحث التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت للصين في السنوات الأخيرة وعلى الأخص من بعد عام ٢٠١٢ (الصادق، ٢٠٠٣).

يتبين أن متوسط الدخل السنوي المنفق في الصين للمناطق الحضرية بلغ ٣٣٦١٦ يوان/سنوياً بينما بلغ متوسط الدخل السنوي المنفق في الصين للمناطق الريفية نحو ١٢٣٦٣ يوان سنوياً خلال عام ٢٠١٦ الامر الذى يشير إلى ان النسبة بلغت خلاله نحو ١:٢.٧ بينما كانت ١:٣.٢ خلال عام ٢٠١٢ على اقصى تقدير ، الامر الذى يشير إلى تقلص تلك النسبة في السنتين التاليتين .

كما أشار الدراسات إلى التمايز الهام في الإنفاق على التعليم بين الريف والحضر حيث أعتمد على المصدر السابق ذكره، و أشار إلى انخفاض المخصصات المالية للتعليم في الريف عن الحضر، فإذا صح هذا بالتأكيد سوف ينعكس على نسبة الامية على الأخص في الريف، لان الباحث تحدث عن التعليم الأساسى، وبالنظر إلى نسبة الأمية في الصين من موقع Statista السابق ذكره نجد أنها لا تتجاوز ٣.٦% خلال عام ٢٠١٦ ، وبلغت في الريف حدود ٥.٢% بينما في المناطق الحضرية نحو ١.٨% ، ويعزى ارتفاعها في الريف الصينى إلى ارتفاع تلك النسبة بشكل اساسى في منطقة التبت، التي تعتبر من أفقر مناطق الصين حيث بلغت نسبة الأمية بها حدود ٤١% حيث يبلغ عدد سكانها في حدود الثلاثة ملايين مواطن بنسبة ٠.٢% فقط ولها مشاكلها التي يعلمها الكافة. (انور ، ٢٠٠٥)

وأشارت الدراسات إلى الفوارق الدخلية بين مناطق الشرق والوسط والغرب، وهذا أمر طبيعى نظراً لأن هذا له علاقة بالكثافة السكانية، حيث يتبين من ويكيبيديا، أن الكثافة السكانية في المناطق الشرقية تبلغ نحو ٤٠٠ فرد /كم^٢ بينما الواقع الوسطى تتراوح من بين ١٠٠ فرد/كم^٢ في المناطق الوسطى القريبة من المنطقة الشرقية إلى ان تبلغ نحو ٥٠ فرد/كم^٢ ، بينما في المناطق الغربية فتبلغ الكثافة السكانية فرد واحد لكل ٢. وهذا يشير إلى ان الفروقات بين دخول المقاطعات شئى

طبيعي نظرا لتوزيع السكان والموارد بين المنطقة الشرقية والوسطى والغربية، وليس لسياسة الإصلاح والانفتاح .

أما بالنسبة إلى التفاوت في توزيع الدخل أشار الباحث إلى توزيع الدخل بين الخمس الأعلى وكافة الأقسام التي تليه، وأشار إلى ان الخمس الأعلى يحصل على دخل يساوي ١٠.٧ ضعفاً للخمس الأدنى، في حين ان الرقم الذي كان لابد أن يكتب ١١.٧% وليس ١٠.٧% ولكن لم يشر الباحث عن أي سنوات يتحدث عن توزيع الدخل بين الفئات الخمس، حيث تشير بيانات WBI إلى ان هذا التفاوت قد بلغ خلا كبيرا عام ٢٠١٢، وانخفض بعد ذلك. (البغدادي، ٢٠٠٨).

بلغت النسب كالتالي:

نحو ٤٧.٩% للخمس الأعلى، ٢٢.٢% لثاني أعلى خمس، ١٥% لثالث خمس ثم ٩.٩% لثاني ادنى خمس وأخيرا ٥% لأدنى خمس، الامر الذي يشير إلى أن الخمس الأعلى يحوز على ٩.٦% ضعفاً للخمس الأدنى، وهذا يعتبر تحسناً عن الأرقام التي ذكرت في البحث والتي بلغت ١١.٧% ، وتبلغ تلك النسبة لنفس العام في الولايات المتحدة ٨.٥%، وفي المملكة المتحدة ٧.٢% وهذا يشير إلى عدم وجود تباين كبير بين تلك البلدان. وإن كان الوضع قد تحسن في عام ٢٠١٨ نتيجة لسياسات مقاومة الفقر التي حدثت، وخرج عدد ليس بالقليل من دائرة الفقر في الصين، والذي كان يقدر بملايين البشر، و استطاعت الصين أن تنفذهم من الفقر خلال فترة الإصلاح والانفتاح التي ينتقدها د محمد حسن خليل.

وبالنسبة لمعامل جيني والذي تحدثت عنها في بداية هذه الورقة، فقد أشار الباحث إلى أن هذا المعامل اخذ في الارتفاع نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح إلى ان تجاوز معدل ٠.٥ بحلول عام ٢٠١٠، ولكن الباحث لم يذكر أن الفقر كان مستشر في الصين قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح بين كافة سكان الصين، ففي الوقت الذي كان فيه معامل جيني منخفضاً عام ١٩٨٨، حيث بلغ نحو ٠.٣٩ وكان اعداد الفقراء في الصين يتجاوزون الـ ٧٠٠ مليون فقير، طبقا لبيانات (WBI) فلم يكن يوجد شيء يمكن أن يتم توزيعه، بل أنه في عام ١٩٨٨ كانت الصين في منتصف المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح والانفتاح، والذي كان فيه جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتصدير هدفاً ، لتكوين تراكمات رأسمالية مرتفعة وإحداث معدلات نمو كبيرة، تستطيع بها في المرحلة الثانية أن تعيد بناء وتطور الشركات المملوكة للدولة التي كانت هي السمة الرئيسية للمرحلة الثانية .

وأشارت الدراسات إلى أن معامل جيني تجاوز ٠.٥ بحلول عام ٢٠١٠، يتبين أن معامل جيني للصين بلغ نحو ٠.٤٣ بحلول عام ٢٠١٠ وليس ٠.٥ كما يقول الباحث، وأنه في عام ٢٠١٢ بلغ ٠.٤٢ ، وبالنظر إلى الدول المتقدمة يتبين انه قد بلغ في الولايات المتحدة ٠.٤١ المملكة المتحدة ٠.٣٤ إيطاليا ٠.٣٥ ولكن كان هذا خلال عام ٢٠١٢ ، ولكن مع النمو ومقاومة الفقر وزيادة أعداد

الفقراء اللذين تم تخليصهم من الفقر، تغيرت الأوضاع، حيث كانت نسبة الفقر في ٢٠١٢ نحو ١٠% والآن تبلغ ٣% فقط، وطبيعي أن يكون هذا المعامل قد انخفض في السنوات الأخيرة عن هذا الرقم (بن هويدن ، ٢٠٠٧)

الانتقال من الريف إلى المدينة:

تعرضت الدراسة إلى حق الانتقال في الصين، ومنع انتقال الفلاحين من الريف إلى المدينة، ويذكر استمرار هذا المنع في فترة الإصلاح والانفتاح بل وحتى الآن في عام ٢٠١٨، لكنه يناقش هذا الحديث الذي كتبه في الجملة التالية بأن قال: حقا تم التخفيف من ذلك القيد عام ١٩٧٨، علماً بأن سياسة الإصلاح والانفتاح قد بدأت في عام ١٩٧٨، هذا من جانب ومن الجانب الآخر نجد أن عدد المقيمين في المدينة قد ارتفع في السنوات الأخيرة ليلعب ٥٨% خلال عام ٢٠١٧ فكيف يكون ذلك إذا كان الريفيون لا يملكون حق الانتقال والتحول إلى غير فلاحين أو الى مواطنين مقيمين في المدينة، وتزيد نسبة المقيمين في المدينة عن نسبة المقيمين في الريف في السنوات الأخيرة.

أن الصين تخصص نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لها لصالح إعادة الاستثمار على حساب الاستهلاك، وأشار إلى ان نسبة إعادة الاستثمار بلغت ٥١.٤% عام ٢٠٠٩، وبنى على ذلك أن هذا يؤدي إلى ضعف الاستهلاك الجماهيري وبؤس مستوى المعيشة ، وانه لا يتبقى لدخل المواطنين في الصين (على أساس أن الدخل كله يذهب إلى الاستهلاك ولا يوجد ادخار) سوى ٣٧% من إجمالي الناتج المحلي (جلال، ٢٠٠٩)

أن الاستثمار يتأثر بكل من الادخار (محلى أو أجنبي والمحلى هو الأساس) وسعر الفائدة والاستهلاك وثقة المستثمر، تلك هي العوامل الأربعة الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار في اي دولة وعلى معدل الاستثمار، إذن هناك علاقة بين الاستثمار والاستهلاك، فزيادة الاستهلاك المحلى بالطبع سوف يؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمار سواء حكومي أو خاص، كذلك إن إجمالي دخل المواطن او الأسرة المعيشية في الصين او اي دولة يوجهه إلى طريقتين اساسين هما الاستهلاك (سلعى او خدمى) والإدخار ، وبالتالي وطبقا لاي إقتصادى فانه من الضروري ومن مصلحة الاستثمار لكى يزيد او يرتفع ان يزيد الاستهلاك المحلى، حيث يعمل ذلك على زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يزيد الاستثمار سواء الحكومى او الخاص على تلك المنتجات، وان أي دخل للأسرة يذهب جزء منه إلى الادخار، وفي الصين معدل الإدخار من أعلى معدلات الإدخار في العالم، حيث تصل إلى ٤٥% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، الامر الذى يشير إلى أن الصين او أي دولة لكى تزيد الإستثمار عندها لابد من العمل على زيادة الاستهلاك وزيادة معدلات الادخار، وتلك هي المعضلة من خلال زيادة الدخل الحقيقي للأسرة، حتى يمكن أن يزيد كل من الاستهلاك سواء السلعى او الخدمى وكذلك الادخار، وهذا ما حققته الصين بشكل ناجح للغاية، ولا أدل على ذلك من أن نسبة الإنفاق على الاستهلاك (السلعى والخدمى) بلغت ٥٣% من إجمالي الناتج القومى خلال عام ٢٠١٧ طبقا لبيانات WBI وليس ٣٧% كما ذكر الباحث، (حيث لم يذكر في اي عام) وعلى اي حال يجب أن نعلم أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

بلغ خلال عام ٢٠١٧ طبقاً لموقع Treading Economies نحو ١.٣ ترليون دولار، وهو أكبر استثمار اجنبي في العالم، ولا يمكن أن يأتى هذا الكم الهائل من الاستثمار إلا إذا كانت معدلات الاستهلاك في الصين ملائمة، خاصة ان المستثمرين وان النظام الراسمالي العالمى يبحث عن الأسواق، ويعرف ان الازمات المالية والنقدية والتي يمكن أن تتحول إلى ازمة اقتصادية هيكلية هي سمة من سمات النظام الإقتصادى العالمى (جلال ، ٢٠٠٦)

أما بخصوص نماذج السوق التي أشار إليها الباحث في ورقته والتي تتسم بالهجوم على نموذج التنمية الصينى، وكأنه نموذج فاشى انتهازى إستغلالي للفقراء، فقد أشار إلى أن الصين تنظر إلى ثلاثة نماذج فاشلة، نموذج السوق الأرسقراطى أو الكومبرادوري الموجود في الهند ونموذج أمريكا اللاتينية (المقصود به البرازيل بشكل اساسى حيث أن البرازيل أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية) ونموذج روسيا .

والتساؤل هنا كيف يمكن للصين ان تنظر إلى تلك النماذج على أنها فاشلة وهي تعمل على إقامة منظمة البركس مع تلك الدول، وهي منظمة اقتصادية بشكل مباشر، فإذا كان هذا صحيحا فأولى بها ان لا تحاول أن تقيم مثل ذلك التحالف الإقتصادى مع تلك الدول والتي هي الهند وروسيا والبرازيل، وانضمت إليهم أخيرا جنوب افريقيا.

أن أعباء تكاليف الضمان الإجتماعى قد دفعت الدول الأخرى إلى الوقوع في فخ الدول متوسطة الدخل، علما بانه حدثت زيادة في اشتراكات الضمان الإجتماعى في الصين من ٣ ترليون يوان في عام ٢٠١٤ إلى ٣.٤ ترليون يوان في ٢٠١٥ كما ورد في WBI ، علماً بأنه في هذا الضمان الإجتماعى يتحمل الأفراد ١١% منه أما الشركات فتدفع ٣٧% والباقى يدفعه الدولة أي ان الدولة تقوم بدفع اكثر من ٥٠% من الضمان الإجتماعى، وبما أن نسبة البطالة لا تزيد عن ٢% كما ذكر، فإن أغلب المجتمع الصينى لديه ضمان إجتماعى. (الحمد ، ٢٠١١)

أما بخصوص الجزئية التي تناولها الباحث حول مواجهه الصين للأزمة المالية العالمية أشار إلى أن الصين قامت بطباعة نحو ٤ ترليون يوان (٦٠٠ مليون دولار) لدعم الإستهلاك الداخلى، و كان لابد أن ينعكس هذا على التضخم بشكل كبير، حيث يتبين أن معدلات التضخم قد بلغت خلال تلك الفترة نحو ٥.٨% خلال عام ٢٠٠٨ ، وهي بداية الأزمة ثم تقلصت إلى نحو ٢.٦% عام ٢٠١٢ طبقاً لمؤشرات WBI ، الامر الى يشير إلى عدم زيادة في عرض النقود في الداخل ، حيث أن زيادة عرض النقود من خلال طباعة النقود بدون مواكبة ذلك زيادة في المعروض السلعى والخدمات، أمر لابد أن يؤدي إلى التضخم الأمر الذى لم يحدث، حيث أنه إما زاد المعروض السلعى والخدمى حتى يواكب زيادة عرض النقود، أو أنه لم يحدث زيادة في المعروض من النقود(الحمد ، ٢٠١١)

وعلى أي حال، تلك هي أهم الملاحظات الاقتصادية على الورقة ، وان كانت هناك ملاحظات أخرى مثل تدويل اليوان من خلال وضعة كحقوق سحب خاصة في صندوق النقد الدولي ، وهذا شئى طبيعى حيث ان الصين تعتبر إحدى الدول الاقتصادية الكبيرة التي تتعامل مع العالم الخارجي، ولكن تلك النسبة قليلة للغاية تبلغ ١١.٤% بينما يبلغ الدولار نحو ٤٣% ولا شك ان الصين كقوة اقتصادية وقوة تجارية كبرى في العالم لا يجب ان تكون بعيدة عما يدور في الاقتصاد العالمى ، حيث أنها تؤثر وتتأثر به ولكن من خلال مصالح الشعب الصينى أولاً، وعدم استغلال الدول الأخرى من خلال إحداث التنمية الاقتصادية من خلال دعم البنى التحتية في الدول الإفريقية ، ودعم الصناعات التحويلية ودعم التكنولوجيا ، وتلك هي الصناعات والقروض التي تفيد الدول وليست كقروض صندوق النقد الدولي الذي يستهدف الإصلاح المالى والنقدى فقط في الدول المقترضة، حيث أشار الباحث في هذا الامر إلى أن الصين اكبر مقرض لأفريقيا بنسبة ١٤% من قروضها الخارجية .

أخيرا يمكن القول ان هذه الدراسة فيها الكثير من الأرقام التي لا بد ان يكون هناك مصدر رسمي لها وليس من خلال كتابات الاخرين ، بالإضافة إلى قدم تلك البيانات والأرقام ، حيث حدث تغير كبير في الوضع الإقتصادى الصينى خاصة من بعد عام ٢٠١٣ والسنوات اللاحقة، واعظم مثال على ذلك الحد من الفقر وتوجه الصين إلى السوق العالم بسلع قادرة على التنافسية الشديدة في السوق العالمى ، الامر الذى يأتى على حساب معدلات النمو نوعا ما ، حيث انخفضت نسبيا من ٩% سنويا إلى ٦.٥% سنويا ولكن تظل من أكبر معدلات النمو في العالم مقارنة بالدول الصناعية الكبرى (وهى احدى تلك الدول)، ولكن علينا ان نعلم وعلى الباحث أن يضع في اعتباره أن الصين تتعامل مع ١.٣ مليار نسمة وانها قارة ، وأنها تتقدم على طريق التنمية والحد من الفقر لهذا الجمع الكبير من البشر الذى يمثل قرابة ٢٠% من سكان العالم.

المطلب الثالث : الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الصينى

يعتبر الإقتصاد الصينى من ضمن أقوى إقتصاديات العالم حيث يعتبر ثاني أكبر إقتصاد بعد أمريكا بعد أن سبقت اليابان في عام ٢٠١٠ م، ومرشح لأن ليفوق اقتصاد الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الخمسة المقبلة نتيجة لنمو اقتصاد الصين بسرعة وإستدامة خلال ال ٣٠ سنة الماضية، أما المستوى الإقتصادي للفرد في الصين فلا يزال يحتاج الى جهد عظيم، وقد ساهم العدد السكاني الصينى في هذا النمو، حيث يبلغ عدد سكان الصين حوالي أكثر من ١.٣٥ مليار نسمة وساعد هذا العدد الضخم في الفوز بمكانة رائدة في العالم بسرعة، حيث أن الصين تملك ١١ أضعاف من عدد سكان اليابان، فأصبح إجمالى الناتج المحلى الصينى تتجاوز اليابانى.

ومن ابرز التحديات التي تواجه إقتصاد الصين:^١

١- عدد السكان: كما أن عدد السكان في الصين سبباً في النمو إلا أنه يحمل بعض السلبيات والتحديات لأقتصاد الصين، وحاولت الحكومة مواجهة هذه المشكلة من خلال سياسة تحديد النسل، وبالرغم من أن هذه السياسة ساهمت بشكل كبير في تقليص النمو السكاني إلا أنها زادت من عدد المسنين وكبار السن وهو ما سيزيد المشكلة أكثر عند نقص الأيدي العاملة.

٢- الناتج المحلي للفرد: صحيح أن إجمالي الناتج المحلي للصين مرتفع واصبح أكبر من الناتج المحلي الياباني إلا أن نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي قليل نسبياً نظراً لعدد السكان الكبير.

٣- الحالة الإجتماعية: تعرف الصين تفاوتاً كبيراً في الحياة الإجتماعية بين السكان، ترتبت عن هذا التفاوت نتائج سلبية: مثل التفاوت بين سكان البوادي والمدن من حيث معدل الأمية والدخل الفردي ونسبة الفقر، وأيضاً بالرغم من النمو الإقتصادي الذي عرفته الصين الا أنه لا يزال مستوى التنمية البشرية متوسط ومتفاوت بين المدن والقرى الصينية.

٤- النقص في الموارد جعلها ترتبط بالعالم الخارجي أكثر: تشهد الصين إحتياجاً كبيراً من المواد الأولية والطاقة التي تتاسب مع النمو الإقتصادي المرتفع لها، لذا فلجأت الصين إلى عقد اتفاقيات مع دول أجنبية، وهذا ما يجعل الإقتصاد الصيني مرتبط بالخارج وبالتالي يتأثر بشكل كبير بعدم استقرار الأسواق العالمية.

٥- سياسة الإدخار لدي المواطنين: يتبع الشعب الصيني سياسة الإدخار مما جعل الإقتصاد الصيني يعتمد على الطلب العالمي أكثر من الطلب الداخلي وبذلك عند حدوث أي أزمة إقتصادية خارجية يكون هناك تأثير مباشر على الإقتصاد الصيني، لذا يجب أن يتم زيادة نسبة الإستهلاك الداخلي والإعتماد على الطلب الداخلي أيضاً في النمو. (جلال، ٢٠٠٩)

٦- إنخفاض قيمة العملة في أوروبا واليابان: ساهم أيضاً إنخفاض عملات كلاً من البلدان الأوروبية واليابان أمام الدولار إلي زيادة قيمة اليوان الذي ساهم في تآكل الطلب على الصادرات.

^١ - بورشتاين، دانيل "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين". ترجمة: شوقي جلال،

سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١. ص ٢٦٤.

٧- إنخفاض الصادرات والواردات : كان من المتوقع زيادة الصادرات بما يزيد عن ٨% وأن تنخفض الواردات بنسبة تزيد عن ١١%، إلا أنه حدث إنخفاض في الواردات بنسبة ١٢.٣% ، كما نمى الإقتصاد بمعدل ٧.٤% خلال عام ٢٠١٤ وهو أقل معدل نمو خلال ٢٥ سنة، مما ساهم ذلك في خفض الفائض التجاري للصين.

٨- تراجع مؤشر شنغهاي بعد أن أثارت بيانات ضعيفة بشأن الأداء الإقتصادي المخاوف بشأن سلامة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، كما تراجعت أرباح الشركات الصناعية في الصين ٠.٣ في المئة في يونيو/ حزيران مقابل العام الماضي، وجاء ذلك بعد أن أشارت بيانات إلى أن النشاط الصناعي في يوليو/ تموز شهد أسوأ أداء له منذ ١٥ شهراً، إن بيانات التصنيع الضعيفة المثيرة للدهشة “تضيف إلى المخاوف بأنه قد يكون هناك المزيد من الأداء الضعيف في الإقتصاد الصيني بعد أن أظهرت سلسلة البيانات الاقتصادية مؤخرًا بوادر على الاستقرار”.

وبعد مناقشة التحديات التي تواجه الإقتصاد الصيني، يأتي السؤال بعد مرور ٣٠ سنة من النمو السريع للإقتصاد هل انهيار البورصة الصينية بداية أزمة إقتصادية عالمية؟

بدأت الأزمة الصينية قبل شهر من الآن، حين بدأت المؤشرات المالية في الانخفاض تدريجياً يوماً بعد يوم والمخاوف التي ظهرت لدى المستثمرين مع تعليق بعد الشركات تداول أسهمها للهروب من الإضطرابات، فأعراض أزمة اقتصادية ظهرت بالفعل في الصين التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلى أن مؤشرات تلك الأزمة لا تقتصر على الهبوط الكبير مؤخرًا في أسعار أسهم بورصة شنغهاي، فهناك تراجع اقتصادية في القطاع العقاري وغيره من القطاعات، وتغذي أزمة قروض وائتمان هذه التراجعات، وما يجري في الصين في الأشهر الأخيرة يشبه مقدمات الكساد الكبير الذي شهده العالم في نهاية عشرينيات القرن الماضي.

محاولات السيطرة على الموقف من جانب الحكومة الصينية

الصين لديها إحتياطي هائل من العملات الأجنبية التي يمكن ان تستخدمها في دعم الأقتصاد وخاصة الصادرات. وما قام به بنك الشعب الصيني هذا الأسبوع من خفض السعر المرجعي لليوان مقابل الدولار هو احد هذه الوسائل التحفيزية التي من المتوقع ان تستمر في المرحلة القادمة. وقد قامت الحكومة الصينية بإتخاذ قرارات أخرى نذكر اهمها: (جلال، ٢٠٠٩)

زيادة الدعم المقدم لشركات الوساطة المالية التي قرر الاستعانة بها لدفع الأسهم للارتفاع.

صدرت هيئة البورصة قراراً يمنع كل من يملك أكثر من ٥% من أسهم أي شركة (كبار المساهمين) من بيع حصصهم من الأسهم في الشركات المدرجة في البورصة لمدة ٦ أشهر.

أصدرت الهيئة قراراً بإيقاف جميع عمليات الطرح الأول والاكتتاب مؤقتاً إلى أن تهدأ الأوضاع. كما أوقفت المضاربات على العقود.

أعلنت أكثر من ١٣٠٠ شركة مدرجة في البورصات الصينية تعليق التداول على أسهمها.

فرض حظر استخدام الوسطاء أدوات تساعد العملاء على التهرب من قيود التداول بالهامش.

من الواضح ان الحكومة الصينية لن تجلس مكفوفة الإيدي للحول دون تفاقم تباصؤ النمو التي تشهده حتى وان لاقت انتقادات دولية خاصة من الولايات المتحدة انها تشن حرب عملات.

المبحث الثاني اثر العامل الاقتصادي في تقدم مكانة الصين في النظام الدولي

للعامل الاقتصادي دور مهم في تقدم اي مجتمع ا واي دولة، والصين تعتبر نموذج للتطور الاقتصادي وتقدم وارتفاع مؤشرات التنمية ، وتقدم الدوله وارتفاع نسبة الدخل للفرد ، وعلى المستوى العالمي فان اقتصاد الصين جعلها من اهم الدول العالميه ولها وزنها الاقتصادي

المطلب الاول: الصين نحو دور اكبر في النظام العالمي الجديد

المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني في النظام الدولي

المطلب الاول: الصين نحو دور اكبر في النظام العالمي الجديد

في وقت اهتم فيه مراقبون منذ الربع الأخير عام ٢٠١٨ بتراجع مؤشر الأسهم القياسي في الولايات المتحدة ومحاولة المستثمرين التخلص من حيازاتهم من الأسهم خوفاً من ركود اقتصادي، علت بداية العام الحالي الأصوات التي تدعو إلى عدم القلق من هذه الظاهرة، والقلق على وضع الاقتصاد الصيني (محمد، ٢٠١٣).

وأظهرت مؤشرات عديدة تراجعاً اقتصادياً صينياً قد يؤثر في الاقتصاد العالمي، فالصين بدأت إجراءات فرملة نشاطها الاقتصادي لإنهاء ما يبدو كسلوك فقاعي. وتعود مشكلة الصين إلى بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، عندما أطلقت محفزات مالية لم ير العالم لها مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية بلغت نسبتها ١٩ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، في مقابل نحو ٦ في المئة أطلقتها الولايات المتحدة في الاقتصاد الأميركي. والأهم من نسبة المحفزات، الطريقة التي أنفقت فيها، فالحكومة المركزية في الصين لم تقترض الكثير من الأموال وإنما دفعت الحكومات المحلية والشركات المملوكة من القطاع العام إلى الاقتراض من المصارف التي استلمت بدورها أوامر من الحكومة المركزية بإقراض هذه الجهات. ولكن القروض لم تذهب إلى المشاريع ذات

القيمة المضافة العالية والموجهة للتصدير أو تلك التي تتصف بالابتكار وتشجيع التكنولوجيا، بل إلى الحكومات المحلية وشركات القطاع العام وبناء العقارات ومشاريع البنية التحتية، ما أسفر عن شبكة من الديون لا يمكن التخلص منها بسهولة، كما كانت تهدف الحكومة المركزية، حيث أقرضت مصارف الظل بشكل محموم وبكميات أكبر مما كانت بكين تسعى إليه.

والتحدي الذي تواجهه الصين الآن يتمثل في وقف مزيد من الديون من دون أن تحول هذا الانتعاش إلى إفلاس، أي كيف توازن الوضع الاقتصادي بين حالة الفقاعة وحالة التباطؤ القاسي. واللجوء إلى هذه الحالة من تنشيط الاقتصاد ليست جديدة على الصين، إذ استعملتها في السابق واستطاعت من خلالها تجنب اقتصادها أي ركود على مدى ٢٥ عاماً. وسبب نجاحها كان في قدرة الحكومة المركزية على توجيه قروض البنوك لتسوية الصعود والنزول في دورة الأعمال.

ولكن الجديد في الموضوع أن هذه السياسة لم تعد تعمل كما في السابق. ويرى صندوق النقد الدولي أن الصين وصلت إلى مرحلة العائدات المتناقصة مع هذا النوع من المحفزات، فمزيد من الديون تذهب الآن إما لتسديد ديون سابقة أو إلى مشاريع تحتاج أموالاً أكثر لتحقيق النمو ذاته. فعلى سبيل المثال، نما إجمالي الناتج المحلي بقيمة ٥ ترليون يوان عام ٢٠٠٨، ولكن تحقيق النمو ذاته عام ٢٠١٦ تطلب قروضاً بقيمة ٢٠ ترليون يوان. (عبد العزيز ، ٢٠٠١)

وقطاعات البناء والبنية التحتية تزيد الإنتاج، ولكنها لا تعلم الإبداع وصناعة سلع جديدة، أي أن الصين اتخذت منحى يشجع المشاريع التي تتصف بانخفاض معدل الإنتاج إلى رأس المال. وهكذا تحولت الصين من دولة معتمدة في نموذج نموها على التصدير وكونها الورشة الصناعية للعالم، إلى نموذج يعتمد على كثافة رأس المال والطلب المحلي والتمويل الميسر و مشاريع عمرانية كبيرة تمتلكها الدولة وشركات محلية كبيرة، وهذا يعتبر سبب أساسي لتباطؤ الإنتاجية. وانخفض معدل النمو الاقتصادي في الصين إلى ٦.٥ في المئة عام ٢٠١٨، وهو أقل مستوى منذ العام ٢٠٠٩، ولكن هناك شكوك حول الأرقام الرسمية الصينية، إذ أعلنت إحدى جهات البحث المهمة في الصين في كانون الثاني (يناير) الماضي أنها استخدمت طريقتين لقياس النمو الاقتصادي عام ٢٠١٨، الأولى أظهرت معدل نمو نسبته ١.٦٧ في المئة، والثانية أظهرت انكماشاً. ويرى محللون أن تباطؤ الاقتصاد الصيني نتج عن جهود الحكومة منذ منتصف عام ٢٠١٧ للسيطرة على مصارف الظل لتقليص الإقراض وإزاحة جبل من الديون يعود أغلبه إلى الحكومات المحلية.

والفرق الوحيد بين الأزمات المالية الاعتيادية والأزمة المالية الصينية يتمثل في مدة الأزمة، ففي وقت يأخذ النوع الأول من الأزمات عدة شهور وتظهر النتائج سريعاً، تستمر الأزمة الصينية عدة سنوات ولكنها تنتهي بالنتائج السلبية ذاتها. وتعطي كل المؤشرات الاقتصادية المهمة في الصين ضوءاً أحمر مثل انخفاض الاستهلاك وانخفاض مبيعات السيارات للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، وانخفاض بناء المنازل والاستثمار الأجنبي وتباطؤ الاستيرادات بما فيها النفط وفاقعة

المنازل والطاقت الفائضة في بعض الصناعات مثل الحديد والألواح الشمسية. ولكن الأمر الأكثر خطورة يتمثل في تراكم الدين الذي ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٠ في المئة قبل عقدين إلى ٢٥٣ في المئة منتصف عام ٢٠١٨.

ويرى مراقبون أن أزمة الصين ليست أزمة تباطؤ اقتصادي، بل أزمة بنوك مُسيرة وشركات مفلسة وعملية إنقاذ حكومية كبيرة أي أنها تخصّ مستقبل الصين الاقتصادي، وما إذا كانت ستتمكن من إدخال إصلاحات هيكلية تضعها في مستوى أكثر اقتصادات العالم تقدماً، أو ستكون تهديداً للاستقرار المالي العالمي. ومشكلة الصين هي أكبر من تسجيل انخفاض في معدل النمو لعدة فصول متتالية. (محمد، ٢٠١٣).

وبدأ العالم ينتبه إلى خطورة التباطؤ السريع في الاقتصاد الصيني على مستقبل الاقتصاد العالمي لأن ثقل الصين يختلف اليوم عما كان عليه قبل عقدين، فأصبح يشكل أكثر من ٢٠ في المئة من حجم الاقتصاد العالمي ويضع الصين كثنائي أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة. وبرز القلق بشكل خاص لدى الدول التي لديها علاقات تجارية واستثمارية مع الصين. والاقتصاد العالمي بحاجة إلى النمو الصيني، فشركة "أبل" على سبيل المثال أعلنت في كانون الثاني الماضي انخفاض مبيعات "آي فون" في الصين، محذرة من أن تباطؤ النمو الصيني سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي وأرباح الشركات. وأعلنت كل من شركة "جاغوار" و"لاندروفر" في بريطانيا في الوقت ذاته تسريح ٤٥٠٠ عامل بسبب انخفاض الطلب من الصين. (<http://www.alhayat.com>)

وأشعل الوضع الاقتصادي في الصين سوية مع الانخفاض المقلق في قطاع الصناعة التحويلية في أوروبا، المخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي. وفي كانون الثاني الماضي أصدر البنك الدولي تقريراً استشرّف فيه الوضع الاقتصادي العالمي أطلق عليه اسم "السموات الداكنة" خفض فيه توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٩ من ٣ إلى ٢.٩ في المئة، واعتبر أن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة لم تتسبب بالتباطؤ الاقتصادي، لكنها جعلت الأمور أسوأ. (<http://www.alhayat.com>)

غير أن قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الأخيرة قد حملت مفاجأة لجميع المراقبين، وهي أنه باستخدام مدخل تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity PPP فإن الاقتصاد الصيني يتحول إلى أكبر اقتصاد في العالم، بل ويتجاوز لأول مرة في التاريخ الحديث حجم الاقتصاد الأمريكي؛ ففي مقابل الناتج الأمريكي في عام ٢٠١٤، الذي يساوي ١٧.٤١٦ تريليون دولار، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الصيني بتعادل القوة الشرائية ١٧.٦٣٢ تريليون دولار، أي أن الاقتصاد الصيني أكبر من الاقتصاد الأمريكي بنحو ١.٢ بالمئة. (منصور، ٢٠١١).

النمو الاقتصادي نمو الاقتصاد الصيني قائم على الاستثمار والتصدير بنسبة ٧.٤ بالمئة عام ٢٠١٤، وهو أقل من نسبة النمو المستهدفة التي تبلغ نحو ٧.٥ بالمئة. مقابل نسبة ٧.٧ في ٢٠١٣ وسيكون قد سجل أضعف نمو في ٢٤ عاماً الماضية ورغم ذلك فهو يعتبر أكبر مساهم في النمو الاقتصادي في العالم، بناتج إجمالي بلغ ١٧.٦٣٢ تريليون دولار.

وكان الاقتصاد الصيني قد حقق نمواً خلال الأرباع الثلاثة من عام ٢٠١٤ بمقدار ٧.٤ بالمئة، أما في الربع الرابع والأخير من السنة فانخفضت نسبة النمو إلى ٧.٢ بالمئة، بسبب تراجع الاقتصاد العالمي في اليابان ومنطقة اليورو.

الصين في تقرير التنافسية: تحتل الصين مرتبة متقدمة في تقرير التنافسية العالمي، فقد احتلت المركز ٢٨ متقدمة درجة واحدة عن التقرير السابق في "تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤-٢٠١٥"، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقع مقره في جنيف. (نعمة، ١٩٩٧).

ويشير التقرير إلى أن الصين وجنوب شرقي آسيا وغيرها من الاقتصادات الأخرى قد عززت قدراتها التنافسية الاقتصادية. حيث أدرجت ثلاثة اقتصادات في منطقة آسيا ضمن الصفوف العشرة الأولى عالمياً من حيث القدرة التنافسية، وهي سنغافورة واليابان وهونغ كونغ. ويعتقد التقرير أن القدرة التنافسية للصين تستفيد إلى حد ما من بيئة الابتكار الجيدة.

تقدمت الصين في تقرير التنمية البشرية فحلت في المرتبة ٩١ في عام ٢٠١٤، متقدمة عشرة مراتب عن العام الماضي، حيث حلت في المرتبة ١٠١ بمؤشر قدره ٠.٦٩٩. بين ١٨٧ دولة ومنطقة حول العالم في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موضحاً أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، والذي جاء تحت عنوان (التقدم البشري في عالم متنوع) وضح أن الصين ما زالت أعلى من المستوى المتوسط لمناطق دول البريكس وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

الاستثمارات في الصين : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مقياساً مهماً لقوة الاقتصاد الخارجي الذي يتجه إليه قطاع المصانع الضخم بالصين، لكنه مساهم صغير في إجمالي التدفقات الرأسمالية، مقارنة مع الصادرات التي بلغت نحو تريليوني دولار عام ٢٠١٣.

لذلك حافظت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين على نمو مطرد كل عام، منذ أن انضمت بكين إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١. وسجلت مستوى قياسياً مرتفعاً بلغ ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١٣.

ومن بين الدول العشر التي شكلت أكبر مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر للصين، قفزت الاستثمارات من كوريا الجنوبية ٣١.٣ بالمئة على أساس سنوي، وزادت تدفقات الاستثمارات من بريطانيا ١٨.٩ بالمئة.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد بالأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٣ الماضي ٢٧٨.٣ مليار دولار، مسجلة انخفاضاً بنسبة ١.٨ بالمئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى النقيض، فإن الاستثمارات المباشرة من اليابان هوت ٤٣.٣ بالمئة، في حين تراجع الاستثمارات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بين ١٧ و ١٨ بالمئة لكل منهما. مقابل ذلك سترتفع استثمارات الصين في أمريكا اللاتينية وستصل إلى ٢٥٠ مليار دولار أمريكي في السنوات العشر القادمة. (جوهر ، ٢٠١١).

دخل الفرد الصيني : يبلغ عدد سكان الصين نحو ١.٣٦ مليار نسمة وهو أكبر بأربع مرات من عدد سكان الولايات المتحدة، لذلك ما يزال الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الصين أقل من ربع مستوى مثيله في الولايات المتحدة. فقد بلغ نصيب الفرد الصيني من الناتج الإجمالي عام ٢٠١٣ أقل من ١٢٠٠٠ دولار أمريكي مقارنة بـ ٥٣٠٠٠ ألف دولار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة أن الناتج المحلي الخام للصين سيبلغ ١٠٠ ألف مليار "يوان"، أي ١٢ ألف مليار يورو، في عام ٢٠٢٠، أي ما يوازي حجم الناتج المحلي الخام للولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، إلا أن الصين تمتلك أعلى معدلات الادخار في العالم والتي تبلغ ٥ ترليون دولار.

مؤشر مدركات الفساد : جاء مؤشر الفساد الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية، تحت عنوان "الفساد في الاقتصادات الناشئة" أن الصين سجلت درجة ٣٦ في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت درجتها ٤٠ في عام ٢٠١٣، رغم إطلاق الحكومة الصينية حملة لمكافحة الفساد استهدفت مسؤولي القطاع العام الفاسدين.

انخفاض أسعار النفط العالمية : أخيراً جاء انخفاض أسعار النفط العالمية بهذه الدرجة الكبيرة ليعزز الاقتصاد الصيني ويزيد من قوته، لأن الصين تعتبر أكبر مستورد للنفط في العالم، لذلك سارت الصين إلى مضاعفة الكميات الاستراتيجية من النفط، فقد ضاعفت إلى المثلين احتياطياته الاستراتيجية من الخام عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق. وتملأ الصين المرحلة الثانية من الاحتياطات الاستراتيجية منذ أن استكملت المرحلة الأولى عام ٢٠٠٩. وتقدر الاحتياطات حالياً بأكثر من ٣٠ يوماً من واردات الخام، في حين تعتزم بكين بناء احتياطات بنحو ٦٠٠ مليون برميل أو ٩٠ يوماً تقريباً من الواردات (جلال، ٢٠٠٩).

المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني في النظام الدولي

ان التوقعات المستقبلية تشير الى تصدر الصين قيادة النظام الدولي بحلول ٢٠٢٥ وان الولايات المتحدة في طريقها للانحدار ومن خلال تتبع النظام العالمي يلاحظ صعود وبروز دولة الصين بشكل منافس وملحوظ على الساحة الدولية ، وان الصين ستصبح القوة الاولى في نظام العالمي ٢٠٢٥

انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ فتح الافاق امام الصين لتلعب دورا اكثر فاعلية وان الصين يمتلك موارد بشرية الاولى في العالم وهي الاولى عالميا في معدل سرعة النمو الاقتصادي بلاضافة الى امتلاكها لاضخم جيش في العالم واكبر ميزانية اقتصادية وعسكرية ، وموقعها الاستراتيجي ايضا كان يربط اوروبا بشرق اسيا وتعتبر الثالثة فضائيا بعد روسيا وامريكا ،

الصين تعتبر ضمن من الدول الخمس دائمة العضوية ، تنافس الصين لقيادة النظام العالمي وتوافق الصيني الروسي وتوفر البنية التحتية والبيئة الامنة .

وهناك أبعاد ومؤشرات للصعود الصيني منها :

أولاً: البعد الاقتصادي:

حققت الصين خلال السنوات الاخيرة انطلاق متزايد في كافة المجالات والميادين والى تشييد البنية التحتية للاقتصاد ، وحققت معدلات مرتفعة من حيث صادراتها للاسواق العالمية واحتلت المرتبة الاولى في ارتفاع معدل النمو الناتج ، واصبح قوة اقتصادية ثانية بدلاً من اليابان ، وارتفع الناتج الداخلي الصيني في ٢٠١٠ الى ٥٨٧٨,٦ مليار دولار مقارنة في ٥٤٧٤,٢ مليار دولار فقد قام النظام الاقتصادي على النظام الاشتراكي ثم بدأ مرحلة الانفتاح على النظام الرأسمالي الذي عمدت على الاصلاحات في النظام الاقتصادي ، وساعد الصين في تقدمها الاقتصادي العديد من المقومات والعوامل ، فنجد ان الاقتصاد الصيني كان ينمو بتنوع مما يتيح الفرص الكبيرة للاستغلال البشري ، والصين تملك ثروات معدنية حيوية كالفحم والزنق والحديد والرصاص ووالفوسفات والبوكسيد ومن انتاج الصين للشاي ومن الاسماك بلاضافة للقوة البشرية الهائلة ، فقد ارتفع دخل المواطن الصيني من ٢١٤ دولار الى ٣٨٦٧ دولار في عام ٢٠١٠ والصين استغلت الازمة الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة ولعبت دورا بتحكم فالاقتصاد العالمي وفي القرارات الدولية ، وبذلك اصبحت الصين اكبر دولة لديها احتياطي من العملة الاجنبية وكل هذا كان مؤشراً لدخول الصين على النظام العالمي (العمرأوي، ٢٠٠٨، ص٥٣) .

ثانياً: البعد العسكري:

بدأت الصين بتأسيس الجيش وتنظيمه واعادة هيكلة ومدته بكل الوسائل المتقدمة وبأعلى التقنيات العسكرية برآ وجواً وبحراً ، وفتحت علاقات مع روسيا من اجل الاستفادة من خبراتها العسكرية ويعتبر الجيش الصيني اكبر جيش في العالم وهو مؤلف من ثلاث اركان جيش التحرير الشعبي ، وجيش النظامي ، وقوات الاحتياط والمليشيات ، وشهدت ميزانية الدفاع الصينية تضاعفاً في حجمها وبلغت ٥٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصل الى ٧٢,٥ عام ٢٠٠٩ بلاضافة الى وجود خبراء عسكريين بارعين ، وتمتلك الصين السلاح النووي بعد امريكا وروسيا وبريطانيا واسرائيل والهند والباكستان وايران وكوريا الشمالية ، ايضاً قامت الصين بصناعة السفن الحربية وقامت بتصدير السلاح واعتمدت على الحل السلمي لحل مشاكلها (شلبي، ٢٠١٥ ، ص٢٠).

ثالثاً: البعد البشري

يمتلك الصين قوة بشرية ضخمة لان الانسان هو المحرك لعجلة الانتاج وهو صناع الحضارة والتنمية ، وبلغ عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة فهي الاكبر من حيث التعداد في العالم ، فالكثافة السكانية كانت نقطة قوة من حيث القاعدة القوية التي يجب استثمارها بدور مشروع النهضة الدولي ، وقامت الصين بلاهتمام بالصحة والتعليم واصبح العلم الاساسي الزامياً ولقد اعطت نصيب كبير للإصلاح التعليمي بلاضافة الى البحوث الدراسية للخارج التي ارسلتها بكميات كبيرة من اجل الاستفادة من تجارب الدول الاخرى . (خليفة، ٢٠١٠ ، ص٢٣).

رابعاً: البعد العلمي والتكنولوجي

ترتكز الصين على محددات ثلاثة هي التنمية الزراعية والصناعية والعلمي وتكنولوجي ، وقامت الصين بنهوض الدولة بالعلوم وتعليم واعطت الاولوية لتعليم مواطنيها وان التعليم حق للجميع ، وشجعت الصين على الاستثمار من خلال الشركات الاجنبية ووفرت فرص العمل لابناء شعبها ، وقامت بإنشاء مؤسسات ومراكز التنموية والبحثية وتكنولوجية ، وشهدت الصين في ٤ سنوات فقط مايبين تطور وانتعاش في طلبات براءة الاختراعات ، وهذا مؤشر على وصولها الى القمة ودخولها للتنافس ، وزادت من شركاتها ومؤسساتها واصبحت تحتل المركز الخامس بالعالم من حيث الدول التي تطلق اقمار صناعية ، واهتمت بوسائل النقل سواء كان برآ او بحراً او جواً. (عبدالمنعم، ٢٠١٢، ص١٩).

الولايات المتحدة تسعى الى كبح الصين عن تطورها سواء كان دعمها لدول المنافسة لصين ، ومن الصعب على امريكا ان تكبح الصين لان بعض اصحاب رؤوس الاموال تسعى لاستثمار في الصين وبعيداً عن ظروف العجز الذي يعانيتها الاتحاد السوفيتي لذا حققت نجاح في نهوضها ، وقامت الولايات المتحدة باتخاذ خطوات لمنع نهوض الصين وكانت الوسيلة الاقتصادية التي ضغطت بها على الصين عن طريق فتح اسواقها المالية ، اما الوسيلة الاجتماعية وضعت امريكا

قوة ضاغطة داخل السياسة الصينية بأمر منها ، اما الوسيلة الدبلوماسية قامت بأحباط انتشار النمو الصيني الموجه للخارج وان تكون الصين معزولة عن جميع الدول ، لذا فأن واشنطن تتابع بدقة الصعود الصيني المتزايد في قدراتها العسكرية على الرغم من ان الصين سعت للحصول على السلاح بعد الحظر من روسيا ، اما العقوبات والقرارات السياسية التي ستتخذها على دولة الصين لن يضرها لكن تأثرت بها امريكا والكثير من الدول الاوروبية التي كانت تسعى مع الصين لاحتلال مكانة امريكا بالعالم ، حاولت ان تقلد النظام الصيني ليكون موالياً لها لكن بدون جدوى محاولاتها ، قامت امريكا بفتح علاقاتها مع روسيا لكن روسيا رفضت هذا العرض بسبب علاقتها مع الصين القوية ، وقامت امريكا بالبحث عن البديل وكانت الهند نظراً لعدائها لصين ، فالهند بعد استقلالها عن بريطانيا لم تشارك اي تحالفات على العكس كانت تسعى الى حفظ السلام وعدم التدخل بشؤون الآخرين وهذا يتعارض مع الولايات المتحدة الامريكية ، فالصين وروسيا والهند لديهم برنامج واحد للعمل المشترك السياسي والاقتصادي فالولايات المتحدة اتخذت طريقها لأحتواء الصين ، ما اتخذته من سياسته اتجاه الشيوعية لاتحاد السوفيتي ايام الحرب الباردة وطريقة التعامل كانت تحت شعار اما الموت واما الحياة لكن بالنسبة لصين الوضع مختلف تماما كان هدف امريكا عزل الصين عن الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً . (عبدالمنعم، ٢٠١٢، ص١٩).

الخاتمة

توصلت الدراسة بعد عرض المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة ، وما تسعى الولايات المتحدة من أجل القضاء عليها وتهميشها باعتبارها دولة صاعدة ومنافسة ، والتي كانت ستؤول الى حرب بين الدولتين وهو ما حدث فى قضية تايوان حيث خلاف الدولتين على انضمام تايوان الى الصين واعتبارها جزءا منها او القضايا التعاونية بين الدولتين مثل الاتفاق النووى الايرانى والذى كان للصين مجهودات كبيرة فى ابرامه ، وموقفها تجاه حرب الولايات المتحدة على العراق وقضية كوريا النووية ومجهوداتها نحو طريق الحل .

وتم استعراض العلاقات المشتركة بين الدولتين سواء الاقتصادية او العسكرية من خلال عرض التعاون الإقتصادي الكبير بينهما من حيث الصادرات والواردات من كل الطرفين ، والتي كانت ممتدة بينهم منذ فترة طويلة ولكن فى الآونة الأخيرة غلب عليها الطابع التنافسى بشدة فأصبحت كلا الدولتان تتنافسان بشكل اكبر من التعاون وهذا وان كان دليلا بأنه دليل على تنافس الدولتين من أجل الهيمنة على العالم وذلك فى اعقاب الصعود الصينى بشكل منافس للولايات المتحدة على الهيمنة فى المجتمع الدولي .

إذ شهدت الصين تطورا وتصاعدا بشكل ملفت للنظر للدول المنافسة وخاصة الولايات المتحدة على مستوىها الإقتصادي والعسكري والبشري والتكنولوجي ولكن على الرغم من كون هذا الصعود الكبير إلا أنه واجه الكثير من الصعوبات، وبالتالي كان لهذا الصعود رد فعل أمريكى حيث أن هذا الصعود أغضب الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تهيمن على العالم باعتبارها القطب الأوحى الأقوى، وكان رد الفعل هو محاولات امريكا لاحتواء هذا الصعود بكل الطرق الممكنة من خلال فتح جميع قنواتها السياسية على الدول المحيطة والدول التي لها ضغط كبير على الصين ، لكى تظل القطب الأوحى فى العالم ولكى تمنع التعددية القطبية ولكن ذلك غير ممكن حيث كانت نتيجة هذا التنافس وهذا الصعود للصين آثاره على النظام الدولي والذى أصبح على مشارف تعددية قطبية مختلفاً عما كان فى السابق من إنفرادية فى الهيمنة من قبل الولايات المتحدة .

وعلاوة على ما سبق ، نجد أن المحاولات الأمريكية تجاه الصين قد يؤثر على العلاقات بين الدولتين فى المستقبل وسوف يؤثر كذلك على الصعود الصينى ، لذا لا بد من عرض مستقبل العلاقات بين الدولتين ، وتسليط الضوء على مستقبل الصين وصعوده .

فمن خلا تتبع الإقتصاد العالمى والإستراتيجية ، إذ تشير البيانات على أن القرن الحادى والعشرين هو قرن صعود الصين من الناحية الإقتصادية فى القمة والوصول إلى قمة النظام الدولي ، نتيجة لمعدلات النمو الصينى العليا فى الإقتصاد ، فوفقاً لمعدلات نمو الإقتصاد الصينى التى شهدتها خلال العقدين الماضيين يرى الباحثين إذ استمرت معدلات النمو على هذا المنوال فإن الصين سوف تصبح القوة الإقتصادية فى العالم بحلول العام ٢٠٢٥م،

فالصين تشهد تطوراً ملحوظاً من الناحية الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات وتوسعي كذلك إلى تطوير الصناعات وخاصة الثقيلة منها والسعي إلى تنويع مصادر الطاقة التي تعتمد عليها في صناعاتهم وتحديث الزراعة والعمل على زيادة الزراعة الإستراتيجية وخاصة القمح الذي يعد قوة مهيمنة ، كما تلعب علاقات الصين القائمة على حسن الجوار والتعايش السلمي على دعم الصين وتقوية مركزها في النظام الدولي وتحقيق مساعيها لخلق نظام متعدد الأقطاب، بل أن الصين وروسيا الاتحادية قادران على مجابهة الهيمنة الأمريكية في حال حدوث تحالف استراتيجي بينهما ، مما يجعل الولايات المتحدة في الحلقة الأضعف .

وتسعى الصين كذلك إلى حل مشكلة تايوان ، التي تعتبرها بأنها وسيلة ضغط على الصين من قبل الولايات المتحدة، كما أن العلاقات الصينية خاصة الاقتصادية قادرة على كسر الخلافات الصينية مع الدول التي بينها وبين الصين علاقات توتر، كما أن الصين قادرة على ردع أي اعتداء عليها في ظل ما تملكه الآن من قدرات نووية عسكرية وإنفاق عسكري متزايد وجيش هو الأكبر عدداً في العالم، فهناك تصاعد ورغبة صينية في لعب دور أكبر في النظام الدولي، فالساحة الدولية تشهد تطوراً ملحوظاً لنشاط الصين في إطار النظام الدولي أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية منها وقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويبها ضد فرض العقوبات على إيران إلى جانب روسيا وإبرام عدداً من العقود التجارية مع دول الخليج العربي ، وإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، فكل هذه الأمور جعلت الولايات المتحدة تنزعج من الصين وموقفها في المجتمع الدولي . كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى مشاركة واشنطن في اتخاذ القرارات العالمية في المستقبل المنظور، حقيقة الأمر ففي ظل ما تشهده الصين من تطور وتقدم على المستوى الاقتصادي والعسكري والعلمي والتكنولوجي وتوافر طاقة هائلة من العنصر البشري فإن الصين سوف تصبح القوة العظمى التي تقود العالم بحلول منتصف القرن الحالي وهو ما تم بالفعل حيث أصبحنا على مشارف تعددية قطبية وخاصة بعد ظهور الصين وكذلك روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي إضافة إلى الولايات المتحدة .

لكن في المنظور الآخر نجد أن الصين قد تعاني من معيقات أمام صعودها وتعتبر من نقاط الضعف الا وهو التلوث ، إذ أن الصين تعتبر ثاني دولة التي تنتج الغازات المسببة للإحتباس الحراري ومشكلة التفاوت الإنمائي مختلف المناطق والمقاطعات الصينية بالإضافة إلى الكثافة السكانية الضخمة، والخلل المتوقع في هيكل السكان في ظل ما تشهده الصين من معدلات نمو سكانية فالعلماء يرون أنه بحلول الربع الأول من القرن الحالي فإن معظم سكان الصين سوف يكونوا ضمن الشريحة غير العاملة والتي تضم كبار السن والأطفال، فهناك توقع بشيخوخة الإنتاج الصيني واتجاه مؤشرات الناتج المحلي الأجمالي للانخفاض، كغيرها من الدول وخاصة ما تعانيه القارة العجوز وخاصة ألمانيا فلا بد من البحث عن العديد من الحلول لحماية إقتصادها من الإنخفاض والضعف .

وتعاني دولة الصين كذلك من ارتفاع حجم الديون الصينية فالصين الدولة الأكثر مديونية على مستوى العالم مقارنة بغيرها من الدول ، وتواجه الصين تناقص في مصادر الطاقة مع تزايد حدة التنافس الدولي على مصادر الطاقة ، التي تعد المصدر الأول والأهم في الدول الصناعية ، فهناك عجز كبير لديها ، لذا تلجأ الصين إلى سده من الخارج مما سوف يثقل من عاتق التنمية في الصين كما أن الصعود الاقتصادي الصيني يواجه تحدى كبير من الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل ربع الاقتصاد العالمي وهذا يعطيها قوة أيضاً لا يقترب منها أحد على مدى العقدين القادمين على الأقل في حين أن الاقتصاد الصيني لا يتعدى (٦%) من حجم الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى أن الصين تعاني من ضعف في الاستقرار الداخلي الذي قد يعصف بالتقدم الاقتصادي فبعض مناطقها الحدودية بها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينغيانغ والتبت ، فكل ذلك عوامل مهمة تساعد في إضعاف الصعود الصيني والعمل على ضعفه .

هذا فضلاً عن علاقتها المتوترة مع هونج كونج، وما تزال علاقاتها مع تايوان لم تتحدد بصورة واضحة، فعودة تايوان تعد قضية حياة أو موت بالنسبة للصين، فقد تدفع بالصين إلى نزاع عسكري مسلح مع الولايات المتحدة لاستعادة تايوان، أو قد تدفع الولايات المتحدة إلى استخدام مسألة تايوان كورقة ضغط على الصين.

إذ تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها على استخدام تايوان كورقة ضغط سياسية على الصين ،وقد تساعد قضية تايوان على إجهاد نهوض التنين الصيني، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر صعود الصين العنصر الأكثر عداءً للأمن القومي مما يجعل الولايات المتحدة تلجأ إلى كافة الخيارات بما فيها العامل العسكري لوقف صعود الصين وخاصة في ظل التفوق العسكري الضخم للولايات المتحدة الأمريكية فهي القوة الوحيدة القادرة على القيام بأى عمل عسكري في أي مكان وزمان، كما قد تلجأ إلى الزج بالصين في صراع مع دول أخرى ، وهذا ما سعت له الولايات المتحدة من خلال توطيد علاقاتها مع اليابان و الهند والتي أصبحت قوة نووية تهدد وتردع الصين منذ ١٩٩٨م، كما تعتبر الصين متوسطة في التنمية البشرية فطبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي فإن الصين قد جاءت في المرتبة الـ (٨١) من بين الدول محل الدراسة مما يدل على ضعف القدرات البشرية الصينية بما لا يوهلها في المستقبل لتبوء مكانة أكبر، لذا فالصين تمتلك من المقومات ما يؤهلها لقيادة العالم في المستقبل ولكن في ذات الوقت فإن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي قد تواجه الصين، لذا يجب عليها الوقوف على تلك النقاط والسعي إلى إيجاد حلول لها ، لأن حلها يجعل الصين في القمة الدولية بدون منافس من القوى العظمى الأخرى .

المراجع

المراجع العربية

الكتب

١. بورشتاين، دانييل "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين". ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١. ص ٢٦٤.
٢. جوزيف. س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.
٣. جوزيف. س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.
٤. دنغ شياو بينغ المختارة ١٩٧٥-١٩٨٢، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، عن دار الشعب للنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
٥. زكي، فاضل، ١٩٧٥م، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد،
٦. صفاء خليفة، تقديم عمرو الشوبكى، أمريكا و التمدل في شئون الدول :مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١م.
٧. عاطف، الحلواني، (٢٠١٥): "دبلوماسية الصين الجديدة، قراءات إستراتيجية"، المجلد الثامن، العدد الخامس، متاح على الرابط: www.ahram.org.eg.
٨. هوانغ، هوا، (٢٠١٦): "الصين و السياسة الخارجية : خطوات نحو الإفتاح"، مترجم، الدار العربية للعلوم، القاهرة.
٩. جيه مازار، مايكل و اخرون، ٢٠١٦، مفهوم النظام الدولي الحالي، مؤسسة RAND سانتا ، مونكا، كاليفورنيا

المجلات

١. الانبارى ، احمد عبد الامير (٢٠٠٧). السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الازمات الدولية (الازمة العراقية للفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٧ م) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد . العراق.
٢. البغدادي بد السلام إبراهيم (٢٠٠٨). التجربة الصينية في افريقيا ١٩٤٩-٢٠٠٨ ، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العراق.
٣. بن هويدن ، احمد (٢٠٠٧). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه نطقه الخليج العربى ،"المجلة العربية للعلوم السياسيه،مركز دراسات الوحدة العربيه و الجمعيه العربيه للعلوم السياسيه،العدد١٣، بيروت، لبنان .

٤. جلال، محمد نعمان (٢٠٠٩). "التطور السياسي الصيني في ظل ماوتسي تونغ" ، فى : د.هدى ميتكيس ، خديجه عرفه (محررتان)، الصعود الصيني ، مركز الدراسات الآسيويه ، القاهرة، مصر.
٥. جمال مظلوم. " التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي". السياسة الدولية: عدد ١٦٤ ، أبريل ٢٠٠٦ ، السنة الثانية و الأربعون ٢٠٠٦.
٦. الحمد ، جواد (٢٠١١). اتجاّات ومحددات لتطوير العلاقات الصينية – العربية (٢٠٠٥- ٢٠١٠) مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان ، الاردن
٧. علوي، مصطفى ٢٠١٥م. "القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي"، المركز العربي للبحوث،
٨. السفير، شوان، (٢٠١٥): "التوجهات الصينية بعد مرحلة الإصلاح والتحديث والإفتاح على الخارج"، معهد البحوث الأفرو-آسيوية، بكين.
٩. سونج بوم آهن. " الصين كرقم واحد". الثقافة العالمية: عدد ١١٤ ، سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٢.
١٠. شلبي، السيد أمين ١٩٩٨ م ، الصين و روسيا: من الخصوصية إلى المشاركة الاستراتيجية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
١١. عابدين، السيد صادق ، ٢٠١٠م ، القمة الآسيوية الأوروبية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، سلسلة أوراق آسيوية، العدد فبراير ١٩٩٦م.
١٢. عبدالرحيم ، شريفة ، الصعود الصيني، الاهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد(١٢٦).
١٣. محمد، شريفه فاضل، "العلاقات المصرية-الصينية بين الإستمراريه و التغير(٢٠٠٣- ٢٠١٣)"، مدرسه بجامعة بورسعيد، جامعه بورسعيد ، مصر.
١٤. عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة، قراءات استراتيجية، الأهرام، المجلد الثامن، العدد الخامس، مايو ٢٠٠٥م.
١٥. عبد الحي، وليد سليم، ٢٠٠٠م، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨- ٢٠١٠ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.
١٦. عبد العزيز ، حمدي عبد العزيز. (٢٠٠١). قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا. "السياسة الدولية، عدد ١٤٥ ، مصر.
١٧. عبد المنعم المشاط ٢٠٠٩م ، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، السياسة الدولية، الأهرام العدد (١٧٧)،.
١٨. عمرو عبد العاطي ٢٠١٠م، "أمن الطاقة ... تكلفة عسكرية متصاعدة"، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد (١٨٠) أبريل
١٩. محمد نعمان جلال ٢٠٠٣. " تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد". السياسة الدولية: عدد ١٥٢.
٢٠. مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين قطبية ثنائية جديدة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد يناير، ٢٠١٠م.

- ٢١ . منصور، ممدوح (٢٠١١). مذكرات في السياسة الخارجية، محاضرات ملقاة على طلاب قسم العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.
- ٢٢ . نعمة، كاظم هاشم (١٩٩٧). سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، ليبيا.
- ٢٣ . هشام الصادق. "٢٠٠٣ العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية". السياسة الدولية: العدد ١٥٣، جويلية ٢٠٠٣
- ٢٤ . وليد سليم عبد الحي، ٢٠٠٠م، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٨٧-٢٠١٠م، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١.

الابحاث

- ١ . الخزاطة، محمد، (٢٠١٦): السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٠ – ٢٠١٦م)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.
- ٢ . عبدان، محمد شطب، ٢٠٠٦م، المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني، رسالة ماجستير، جامعة النهدين.
- ٣ . منصور، ممدوح (٢٠١١). مذكرات في السياسة الخارجية، محاضرات ملقاة على طلاب قسم العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.
- ٤ . جوهر ، اسلام محمد (٢٠١١). الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر

. المرجع الاجنبية

١. Abraham Denmark, Don't Worry About Containing China, Institute For International Policy, ١٨/٧/٢٠١٢.
٢. Bernhard Sandscheinder, China's Diplomatic Relations with The states of Europe, The China Quarterly .
٣. Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Politics, Palgrave Macmillan New York ,first published , ٢٠٠٣.
٤. Fareed Zakaria, The Future of American Power: How America Can Survive, Foreign Affairs, May/June ٢٠٠٨, vol. ٨٧ ,No. ٣ .
٥. Global Trends ٢٠٢٥: Transformed World, National Intelligence Council, Washington, November ٢٠٠٨.

٦. Hale Sadie and Sally Khalifa, International Relations, faculty of Economics & Political Sciences, Cairo , ٢٠٠٨.
٧. IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠١٥, p. ٢, ١٥٥
٨. Joseph S. Nye, "Is The American Century Over ", USA, Polity Press, January ٢٠١٥ pp ١٥٢.
٩. Markus rube, Economic Relations between china and the states of Europe, The China Quarterly.
١٠. World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٥, p. ٦٧(
١١. World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٥, p. ٦٧, ٢٠١٧, p. ٢٢ .
١٢. World Bank, World Development Indicators database, World Bank, ٢٢ July ٢٠١٦.

مواقع الكترونية

(<http://www.alhayat.com>)